

Distr.: General  
9 November 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان 21/16\*

زمبابوي

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



## أولاً - عملية إعداد التقرير

- 1- تقدم جمهورية زيمبابوي تقريرها الوطني في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، مشفوعاً بمصفوفة التوصيات.
- 2- ونسقت هذا التقرير اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، التي تتألف من ممثلين عن حكومة زيمبابوي، ومنظمات المجتمع المدني، واللجان المستقلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشارك بصفة استشارية، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتقع على عاتق اللجنة التوجيهية مسؤولية الإشراف على تنفيذ التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وتوجيه هذه العملية.
- 3- وأشرفت اللجنة التوجيهية على إعداد هذا التقرير، الذي شمل إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة من جميع أقاليم البلد العشرة، رغم التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. وتدوّن حكومة زيمبابوي التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي طرحتها المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، ومحاولات التكيف مع الوضع.

## ثانياً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولتين السابقتين

### ألف - التصديق على معاهدات حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>

- 4- صدقت زيمبابوي على عدة معاهدات دولية وإقليمية كما هو مبين في تقرير منتصف المدة الذي أعدته عام 2019<sup>(2)</sup> وفي المصفوفة<sup>(3)</sup>.
- 5- ولا تزال اتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية قيد النظر. وأنشئت لجنة توجيهية وطنية معنية بمسألة انعدام الجنسية وستجري هذه اللجنة قريباً دراسة استقصائية وطنية في هذا الصدد. وبلغت الدراسة الاستقصائية الآن مرحلة جمع البيانات، واستمرارها مرهون بتخفيف القيود المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19. وستسترشد الحكومة بنتائج الدراسة الاستقصائية لتحديد موقفها من الاتفاقية.
- 6- وفي عام 2020، صدر قانون المعاهدات الدولية [الفصل 3:05]، الذي يحدّد إجراءً موحداً للنظر في المعاهدات الدولية والموافقة عليها، في إطار الجهود الرامية إلى مواءمة القوانين مع أحكام الدستور. ومن المتوقع أن يتيح قانون المعاهدات الدولية تسويق وتعزيز عملية التصديق على المعاهدات بفعالية وكفاءة.

### باء - إدماج معاهدات حقوق الإنسان في التشريعات المحلية وتنفيذها<sup>(4)</sup>

يشمل التقدم المحرز منذ استعراض منتصف المدة ما يلي

- 7- ينص قانون التعليم<sup>(5)</sup> على الحق الأساسي في التعليم وعلى توفير الموارد المالية اللازمة للمدارس الحكومية. ويُدمج أحكاماً متعلقة بحقوق الإنسان في مجالات النوع الاجتماعي، والإعاقة، والصحة، والإنصاف لصالح الأطفال.
- 8- ويخضع الآن مشروع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي سيتضمن أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودستور زيمبابوي، لإجراءات تشريعية داخلية. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة،

دعماً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باستهلال السياسة الوطنية للإعاقة<sup>(6)</sup>، التي تسعى إلى معالجة مشكلة تهميش ذوي الإعاقة والتمييز ضدهم في زيمبابوي.

### جيم - إنشاء/تدعيم المؤسسات المستقلة<sup>(7)</sup>

- 9- تواصل حكومة زيمبابوي تقديم الدعم إلى اللجان المستقلة على النحو المبين في المصفوفة<sup>(8)</sup>.
- 10- ويبين الجدول التالي اعتمادات الميزانية لعا مي 2020 و 2021.

الجدول 1 الاعتمادات المخصصة للجان المستقلة بدولار زيمبابوي

2021	2020	الاعتمادات التي جرى التصويت عليها
2 601 000 000,00	365 770 000,00	لجنة الجهاز القضائي
148 000 000,00	26 680 000,00	لجنة حقوق الإنسان في زيمبابوي
133 000 000,00	31 200 000,00	اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة
317 000 000,00	71 550 000,00	لجنة مكافحة الفساد في زيمبابوي
2 320 900 000,00	91 200 000,00	اللجنة الانتخابية في زيمبابوي
153 000 000,00	25 900 000,00	اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية في زيمبابوي
934 000 000,00	163 100 000,00	لجنة الأراضي في زيمبابوي
175 000 000,00	13 900 000,00	اللجنة المعنية بوسائل الإعلام في زيمبابوي

11 يُعرض حالياً على البرلمان مشروع القانون المتعلق باللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى في زيمبابوي، الذي يستحدث آلية مستقلة لتلقي شكاوى أفراد الجمهور فيما يتعلق بأجهزة الأمن عملاً بأحكام الدستور .

### دال - تنفيذ الدستور ومواءمة القوانين<sup>(9)</sup>

- 12- أُحرز تقدم كبير فيما يخص مواءمة القوانين مع أحكام الدستور . وعندما دخل دستور زيمبابوي حيز النفاذ في عام 2013، كان ينبغي مواءمة 206 نصوص تشريعية، واليوم ما زال هناك 40 نصاً تشريعياً لم يتم مواءمتها بعد<sup>(10)</sup>.
- 13- وزيمبابوي ملتزمة بتنفيذ جميع القوانين التي تمت مواءمتها مع أحكام الدستور . ويجري تنفيذ القوانين التي تمت مواءمتها تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك القوانين المدرجة في المصفوفة<sup>(11)</sup>.

### هاء - السيادة وتقرير المصير<sup>(12)</sup>

14- أُفيد في استعراض منتصف المدة بأن الحكومة تبذل حالياً جهوداً لتجديد الاتصالات مع جميع الدول التي تتبع سياسة خارجية معادية تقليدياً لزيمبابوي<sup>(13)</sup>. ويرد مزيد من المعلومات عن هذه الجهود في الفصل الثالث أدناه وفي المصفوفة<sup>(14)</sup>.

## واو - الحقوق المدنية والسياسية

### 1- حرية التعبير والإعلام<sup>(15)</sup>

15- أفيد في استعراض منتصف المدة<sup>(16)</sup> والمصفوفة<sup>(17)</sup> بالتقدم المحرز في هذا المجال.

### 2- حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي<sup>(18)</sup>

16- للاطلاع على التقدم الذي أحرزته الحكومة فيما يخص تعزيز التمتع بحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، يرجى العودة إلى المصفوفة<sup>(19)</sup>.

### 3- حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

17- جرى استعراض القوانين ذات الصلة ومواءمتها مع أحكام الدستور. فعلى سبيل المثال، يجرم القانون الجنائي (المُدَوَّن والمعدَّل)<sup>(20)</sup> الأفعال التي تشكل عناصر تعذيب ومعاملة قاسية، مثل الجرائم التي تتطوي على إصابات جسدية أو أذى بدني. كما يجرم قانون الأطفال<sup>(21)</sup> المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة إزاء الأطفال.

### 4- التوقيف والاحتجاز<sup>(22)</sup>

18- للحصول على معلومات عن التقدم الذي أحرزته الحكومة فيما يخص تعزيز التمتع بحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، يرجى العودة إلى المصفوفة<sup>(23)</sup>.

### 5- العنف المرتكب بدوافع سياسية<sup>(24)</sup>

19- تناولت المحاكم بفعالية قضايا العنف المرتكب بدوافع سياسية وكذلك أعمال العنف الموجهة ضد الناشطين السياسيين، سواء كانت أعمال عنف مرتكبة داخل الأحزاب أو فيما بينها. ويرجى أيضاً العودة إلى المصفوفة<sup>(25)</sup>.

### 6- الانتخابات<sup>(26)</sup>

20- يقم استعراض منتصف المدة<sup>(27)</sup> معلومات مستجدة عن الإصلاحات الانتخابية التي أدخلت منذ الجولة الثانية من الاستعراض وعن سير الانتخابات العامة التي أجريت في عام 2018.

21- وقد بذلت الجمهورية الثانية، بعد الانتخابات، عدة جهود للعودة إلى حظيرة المجتمع الدولي. ومن بين القضايا المدرجة في برنامج العودة، اكتست الإصلاحات التشريعية الانتخابية أهمية بالغة. وأصدر الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة توصيات بشأن تنفيذ عدة إصلاحات تشريعية في مجال الانتخابات.

22- ووضعت فرقة العمل الوزارية المعنية بالإصلاحات السياسية والانتخابية والتشريعية مصفوفة لتنفيذ الإصلاحات المقترحة. وأجريت مشاورات بشأن الإصلاحات الانتخابية وغيرها من الإصلاحات القانونية مع أعضاء من منصة حوار الجهات الفاعلة السياسية، والمجتمع المدني، وشبكة دعم الانتخابات في زيمبابوي، والمؤسسات المستقلة، والجمعيات القانونية. وعقد حوار بين منصة حوار الجهات الفاعلة السياسية، وشبكة دعم الانتخابات في زيمبابوي، ومركز الموارد الانتخابية، وجمعية محامي حقوق الإنسان في زيمبابوي لمناقشة مشروع قانون اقترحتته شبكة دعم الانتخابات في زيمبابوي.

23- وجرى التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم في عام 2019، ويجري حالياً تطبيقه على الصعيد المحلي. وتُنَاقَشُ في إطار الحوار الذي تقيمه منصة حوار الجهات الفاعلة السياسية مع المجتمع المدني مسألة فرض إجراءات تأديبية على كل من يخالف مدونة قواعد السلوك الانتخابية.

24- وتخضع اللجنة الانتخابية في زيمبابوي، فضلاً عن أصحاب المصلحة المرتبطين بها، لتدريب على تحسين القدرات المتعلقة بالاتصالات. ويعمل مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة، وشبكة دعم الانتخابات في زيمبابوي، ومنصة حوار الجهات الفاعلة السياسية، مع اللجنة الانتخابية في زيمبابوي لإجراء دورة تدريبية للبرلمان بشأن بناء السلام وتعزيزه وزيادة القدرات في مجال الوساطة.

### زي- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(28)</sup>

25- أطلقت الحكومة في أيلول/سبتمبر 2018 رؤية 2030 التي تحدّد مسار التنمية الجديد الذي ينبغي أن تتبناه زيمبابوي لبناء مجتمع في الشريحة العليا من الدخل المتوسط بحلول عام 2030، كي تصبح زيمبابوي بلداً متمكناً ومزدهراً. وتجسّد هذه الرؤية التطلعات الجماعية لشعب زيمبابوي وتصميمه على تحقيق نمو اقتصادي والحفاظ عليه، وعلى إجراء تحوّل واسع النطاق، مع إتاحة فرص متساوية للجميع.

26- وأعقب ذلك استهلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية 1: 2021-2025، التي حلّت محل برنامج استقرار المرحلة الانتقالية، الذي يهدف إلى تحقيق رؤية 2030. وستؤدي الاستراتيجية إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وهذا أمر ضروري لتحقيق الانتعاش والنمو الاقتصاديين، وإتاحة فرص جديدة تيسّر تكوين الثروة والابتكار وتطوير المشروعات.

27- وفي معرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية 1: 2021-2025، ستندمج القضايا الشاملة من قبيل قضايا الاعتبارات الجنسانية والشباب وذوي الإعاقة والفنون والصناعة الإبداعية والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع برامج العمل المواضيعية لضمان تحقيق التطلعات في سياق الاستراتيجية المذكورة.

28- وعند قيام الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية 1: 2021-2025، ستمضي قدماً تحت شعار "عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب". ومن المتوقع أن يؤدي نجاح هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### الحق في الصحة<sup>(29)</sup>

29- بذلت زيمبابوي جهوداً إيجابية بغية تهيئة بيئة سياساتية مواتية للنهوض بالصحة العامة. وتمّ ذلك بفضل الاستراتيجية الوطنية للصحة في زيمبابوي للفترة 2016-2020 واستراتيجية محكمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وتسعى الاستراتيجية الوطنية للصحة إلى تحقيق الإنصاف والجودة في مجال الصحة.

30- وما فتئت اعتمادات الميزانية المخصصة لقطاع الصحة تتزايد تدريجياً. وفي عام 2020، خُصص لوزارة الصحة ورعاية الطفل مبلغ 6 644 317 000 دولار زيمبابوي، بينما خصص لها في عام 2021 مبلغ 54 705 000 000 دولار زيمبابوي مما يمثل 13 في المائة من الميزانية الإجمالية.

## -1 الوفيات

31- لم يتغير المعدل العام للوفيات (معدل الوفيات الأولي) في البلد حيث كشفت نتائج المسح الديمغرافي، الذي أجري في عام 2017 خلال الفترة الفاصلة بين عمليات التعداد، عن معدل وفيات يبلغ 10,2 حالة وفاة لكل 1 000 شخص. وهذا المعدل هو نفسه الذي حدده التعداد الوطني لعام 2012.

## -2 وفاة البالغين

32- أظهرت نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2019 أن هناك أيضاً انخفاضاً متواصلاً لمعدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً و49 عاماً في البلد. وبلغ معدل الوفيات، بحسب تقديرات المسح العنقودي، 6,28 حالة وفاة لكل 1 000 من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 عاماً و49 عاماً و6,09 حالة وفاة لكل 1 000 من الذكور المنتمين إلى نفس الفئة العمرية. وهذا انخفاض ملحوظ بالمقارنة مع نتائج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2014 الذي خلص إلى معدل وفيات قدره 9,84 حالة وفاة لكل 1 000 من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 عاماً و49 عاماً. ووصل معدل الوفيات، بحسب تقديرات المسح العنقودي لعام 2014، إلى 9,79 حالة وفاة لكل 1 000 من الذكور المنتمين إلى نفس الفئة العمرية. ولم يجمع المسح العنقودي لعام 2019 البيانات اللازمة التي تُستخدم في حساب معدلات الوفيات لمجمل الفئة العمرية للأشخاص الذي تبلغ أعمارهم 15 عاماً وما فوق، ومن ثم في الإبلاغ عن معدلات الوفيات للفئة العمرية 15-49 عاماً. ومع ذلك، قدر المسح الديمغرافي الذي أجري في عام 2017 خلال الفترة الفاصلة بين عمليات التعداد أن معدل وفاة البالغين يبلغ 12,7 حالة وفاة لكل 1000 من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً وما فوق. وفيما يخص نسبة وفيات الأمومة، يرجى العودة إلى المصفوفة<sup>(30)</sup>.

## -3 جائحة كوفيد-19

33- لم تسلم زمبابوي من جائحة كوفيد-19 العالمية وعانت حتى الآن من ثلاث موجات من الجائحة. وشهدت الموجة الثالثة زيادة في عدد المرضى والموتى. وحتى 22 أيلول/سبتمبر 2021، كانت زمبابوي قد سجلت 128 804 من المرضى، توفي منهم 4 592 شخصاً بسبب المرض وشفي 121 653 شخصاً.

34- وفي آذار/مارس 2021، أطلقت الحكومة حملة تطعيم على نطاق البلد. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2021، كان 2 992 348 شخصاً قد تلقوا الجرعة الأولى من الطعم و2 130 553 شخصاً الجرعة الثانية.

## -4 فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

35- تواصل الحكومة تعزيز جهودها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في المصفوفة<sup>(31)</sup>، يبيّن الشكل 1 الوارد في المرفق مستوى اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية في عامي 2014 و2019.

الغذاء والأمن الغذائي<sup>(32)</sup>

## -1 الحصول على الغذاء

36- تتفّذ الحكومة منذ عام 2010 برنامجاً للحماية الاجتماعية لمواجهة الصدمات، وهو برنامج التخفيف من العجز الغذائي (انظر المصفوفة<sup>(33)</sup> للاطلاع على أهداف البرنامج). ويقدم برنامج التخفيف

من العجز الغذائي المساعدة الغذائية والنقدية إلى الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة. وتمدّ الحكومة يد العون إلى 735 455 أسرة معيشية تحتاج إلى 36 773 طناً مترياً من الحبوب شهرياً.

37- ويرمي استهداف المستفيدين واختيارهم إلى مساعدة الأسر المعيشية التي تعاني من نقص في الغذاء، مع إيلاء الأولوية للأسر المعيشية التي يعيها مسنون، وأطفال، وأشخاص مصابون بأمراض مزمنة، وأشخاص ذوو إعاقة، وإناث إذا كانت نسبة الأشخاص المعالين في الأسرة عالية.

## 2- الأمن الغذائي

38- الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد في زيمبابوي. ويعتمد أكثر من 70 في المائة من السكان على الزراعة لكسب عيشهم (الغذاء والدخل). وينص الدستور على الحق في الغذاء الكافي، ويرغم الدولة على اتخاذ تدابير معقولة للتوصل إلى إحقاق هذا الحق تدريجياً. وينص الدستور أيضاً على وجوب تحقيق الأمن الغذائي بوصفه أحد الأهداف الوطنية. ولضمان الأمن الغذائي، شرعت الحكومة في اتخاذ تدابير مختلفة من بينها ما يلي:

- الميكنة - وتشمل توفير الآلات الزراعية للمزارعين لأغراض تحديث الزراعة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج ومن ثم ضمان الأمن الغذائي في البلد.
- قيادة الأنشطة الزراعية - وتعني توفير عوامل الإنتاج الزراعية وتشمل أيضاً قيادة الثروة الحيوانية (استهداف زيادة إنتاج المواشي والدواجن والخنازير، إلخ)، وقيادة المحاصيل الزراعية (التي تهدف إلى تحسين إمدادات الحبوب)، وبرنامج فاعلي الخير الرئاسي لتوفير عوامل الإنتاج، الذي يستهدف الأسر الضعيفة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تزويدهم بعوامل إنتاج مجانية، ويظهر إنتاجهم في الجدول أدناه.

## الجدول 2

### حجم الإنتاج ونسبة الإسهام في ظل البرنامج الرئاسي، المصدر: وزارة الأراضي

السنة	حجم الحبوب المطلوبة	الإنتاج (بالأطنان)	الإسهام (%)
2017/2016	1 817 376	260 521	14,3
2018/2017	1 735 145	215 568	11,7
2019/2018	2 204 225	157 756	10,9
2020/2019	2 227 782	196 849	8,8

- الزراعة الذكية مناخياً - تهدف إلى استحداث زراعة لا تتأثر بالمناخ. ومن التطورات التي جرت مؤخراً تنفيذ مفهوم *بفومفوزلا/إنتواسا*، وهو أحد الخيارات الزراعية الحافظة للموارد، الذي استهدف من خلاله البرنامج الرئاسي لدعم عوامل الإنتاج 1,8 مليون مزارع، ومن المتوقع أن ينتج ما يصل إلى 1,8 مليون طن من الحبوب على الصعيد الوطني؛
- برنامج إنتاج الحبوب الصغيرة - إن الحبوب الصغيرة أكثر مقاومة للجفاف، ولذلك قامت الحكومة، من أجل تجنب الجوع الناجم عن الجفاف، بوضع برنامج إنتاج الحبوب الصغيرة، الذي يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذي للأسر المعيشية الضعيفة في المجتمعات الريفية وإلى بناء القدرة على الصمود وضمان تحوّل المزارعين مباشرة من

حالة يعانون فيها من انعدام الأمن الغذائي إلى حالة ينتجون فيها فائضاً قابلاً للتسويق. واستفادت من هذا البرنامج حتى الآن 13 مقاطعة في البلد؛

- الري - أنشأت أيضاً حكومة زمبابوي بعضاً من مرافق الري المتوافرة في البلد في إطار برنامج توفير المزيد من الأغذية. ويسعى هذا البرنامج إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وإعمال الحق في الغذاء. ويبين الشكل 2 الوارد في المرفق خطط الري المعدة في إطار برنامج توفير المزيد من الأغذية.

39- وجرى اختيار 1 092 مستقيداً يشملون نساء، وهذا تطوّر يساعد على تمكين المرأة وتحررها. وانظر الشكل 3 الوارد في المرفق.

40- واستهدف مرفق الريّ القائم على المحاور المركزية تحسين حالة 3 200 هكتار من الأراضي في عام 2021 من خلال تركيب 80 محوراً مركزياً لصالح 80 مزارعاً. ويجري حالياً ريّ 2 920 هكتاراً من الأراضي بفضل 74 محوراً مركزياً.

41- ويجري الآن إنشاء 80 مشروعاً آخر للري بغية تغطية مساحة إجمالية تبلغ 10 203 هكتارات كما هو مبين في الجدول أدناه.

### الجدول 3

#### مشاريع الري قيد الإنشاء حسب الإقليم، المصدر: وزارة الزراعة، 2020

الإقليم	عدد المشاريع	المساحة (هكتار) المتعلقة بالمشروع قيد الإنجاز
مانيكالاند	14	1 179
ماشونالاند المركزية	7	731
ماشونالاند الشرقية	9	290
ماشونالاند الغربية	8	457
ماتابيليلاند الشمالية	6	640
ماتابيليلاند الجنوبية	6	3 045
ماسفينغو	13	1 758
ميدلاندرز	17	2 103
<b>المجموع</b>	<b>80</b>	<b>10 203</b>

### 3- الأمن الغذائي والتغذوي

42- في سياق التغير المناخي والمتغيرات الأخرى، لا تزال حالة الأمن الغذائي في زمبابوي هشّة وتختلف من عام إلى آخر بحسب كمية الأمطار التي تهطل خلال الموسم الزراعي تحديداً. وخلال سنوات الجفاف مثل عامي 2019-2020، اضطرت شريحة كبيرة من سكان الريف أن تعتمد، لضمان أمنها الغذائي والتغذوي، على العمليات التي تديرها الحكومة أو تمويلها الجهات المانحة، في ظلّ شبكات الأمان، بغية توفير السلع الغذائية الموسمية والسلع غير الغذائية. ولكن تحسّن وضع الأمن الغذائي بشكل كبير خلال الموسم الزراعي 2020-2021 بفضل هطول كميات كافية من الأمطار في البلاد. وقدّرت لجنة تقييم مظاهر الضعف في زمبابوي، في تقييم لسبل العيش الريفية أجرته في عام 2021، أن 27 في المائة من السكان (2 942 897 شخصاً) يعانون من انعدام الأمن الغذائي مع محدودية فرص حصولهم



على الغذاء خلال الفترة التي تصل فيها معدلات الجوع إلى ذروتها. وتمثل هذه النسبة تحسناً كبيراً بالمقارنة مع نسبة 59 في المائة من السكان (5 529 000 شخص) الذين تبيّن في تقييم مماثل أجري في عام 2020 أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

### التغذية

43- تتبع عادة ديناميات انتشار سوء التغذية ديناميات الأمن الغذائي في البلد. وبغية اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في مسائل التغذية، تجري حكومة زمبابوي دراسات استقصائية سنوية. وتغطي الإحصاءات الحالة التغذوية للأغذية التي تستهلكها الأسر المعيشية، مع الاهتمام خاصة بالحصول على معلومات عن المدخول الغذائي للأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب. والتدابير التي تتخذها الحكومة لمواجهة هذا التحدي تشمل التدابير المتعلقة بالأمن الغذائي (انظر الفقرة 40 أعلاه والمصنوفة<sup>(34)</sup>). ويبين الشكل 4 الوارد في المرفق أدناه درجات التنوع الغذائي فيما يخص الأغذية التي تستهلكها الأسر المعيشية في زمبابوي.

44- ولا يزال سوء التغذية مشكلة رئيسية في مجال الصحة العامة ومشكلة اجتماعية اقتصادية في زمبابوي، ويؤثر بوجه خاص على الأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب. ويواجه البلد ثلاثة أعباء ناجمة عن سوء التغذية؛ وهي نقص التغذية، وفرط التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة. ويرجع ذلك إلى نقص الأغذية المغذية، وقلة تنوع المحاصيل في القطاع الزراعي، وسوء أنماط الاستهلاك. والتدابير التي تتخذها الحكومة لمواجهة هذا التحدي تشمل التدابير المتعلقة بالأمن الغذائي (انظر الفقرات 40-43 أعلاه والمصنوفة<sup>(35)</sup>).

### المياه والصرف الصحي<sup>(36)</sup>

#### 1- برامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع

45- يعترف الدستور بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة وينص على ذلك. ويقوم الشركاء في التنمية بإكمال الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين المياه والصرف الصحي في البلد. واعتمدت حكومة زمبابوي سياسة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع تراعي الاعتبارات الجنسانية. وتهدف هذه السياسة إلى إنشاء بلد ألق فيها الناس عن عادة التغوط في العراء بحلول عام 2030 تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك، اعتمدت عملية تنقيف تشاركي في مجالي الصحة والنظافة الصحية تتمحور حول الصرف الصحي ويحدوها طلب المستخدمين، ويجري حالياً تنفيذها في 45 مقاطعة ريفية مدعومة. كما سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية مصادر المياه النظيفة للمدارس حيث حُدد عدد من المدارس التي تحتاج إلى مَدّها بمصادر مياه مأمونة بصورة عاجلة. ويرجى أيضاً العودة إلى استعراض منتصف المدة<sup>(37)</sup> والمصنوفة<sup>(38)</sup>.

#### الجدول 4

#### برامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في المناطق الريفية - عام 2020

النشاط	العدد
حفر الآبار	2 575
إصلاح الآبار	5 574
شبكات نقل المياه بالأنابيب بإدارة المجتمعات المحلية	12
إصلاح مراكز توزيع المياه	10 377
إنشاء مراحيض "بلير" محسنة مهواة	181 646
بناء القدرات	11 272
القرى التي ألق فيها الناس عن عادة التغوط في العراء	1 069

46- وهناك ما يقرب من 41 754 بئراً في جميع أنحاء البلد و55 في المائة منها صالحة للاستخدام. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إصلاح 5 600 بئر، بينما جرى إصلاح 12 شبكة من شبكات أنابيب المياه في المجتمعات المحلية وجرى تحويلها لتوليد طاقة شمسية. وتعتزم الحكومة حفر 44 600 بئر آخر في القرى والمدارس بين عامي 2021 و2025.

47- ووفقاً للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات لعام 2019، تستطيع 77,1 في المائة من الأسر الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب، مما يشكل زيادة بالمقارنة مع نسبة 76,1 في المائة المسجلة في عام 2014. وتسجل في هراري أعلى نسبة من الأسر المعيشية التي يمكنها الوصول إلى مصادر مياه محسنة إذ تبلغ 96,6 في المائة، أما النسبة الأدنى فهي في ماتابيليلاند الجنوبية وتبلغ 64,8 في المائة.

## 2- إدارة الموارد المائية

48- طلبت الحكومة تشييد عدد من السدود مع العلم أن هناك المزيد من السدود قيد الإنشاء من أجل زيادة الأمن المائي وتحسين سبل العيش، وذلك مثلاً من خلال الري والسياحة ومصائد الأسماك. وستدعم أيضاً بعض السدود مشاريع صغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية<sup>(39)</sup>.

49- وهناك أيضاً برنامج وطني لجمع المياه يهدف إلى تعزيز الأمن المائي للاستخدام المنزلي وسقاية الماشية في المجتمعات الريفية وإلى تعزيز الأمن الغذائي عن طريق الري.

## الحق في التعليم<sup>(40)</sup>

50- ترد في استعراض منتصف المدة معلومات عن التدابير الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم<sup>(41)</sup>. وتُعرض أدناه مظاهر التقدم الأخرى.

51- وعُدل قانون التعليم لينص على إلزامية التعليم الأساسي الممول من الدولة. ويتألف التعليم الأساسي من 9 سنوات في المدرسة الابتدائية، بما فيها سنتان من النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وأربع سنوات من التعليم الثانوي، من الصف الأول إلى الرابع. ويأت القانون يكلف الدولة بتوفير مواد تعليمية وتعلمية، وهياكل أساسية، ومرافق معدات، وموارد أخرى، وفقاً لأحكام المادة 75 من الدستور. وعملاً بهذا التكليف، قدمت الحكومة في السنة المالية 2020 مبلغ 105 903 213 دولاراً زمبابوياً لتقديم منح تساعد على تسديد نفقات التسجيل دعماً للمدارس الابتدائية والثانوية الأكثر حرماناً، مما أزال عبء الرسوم المدرسية والجبايات عن عائق الأهل وأولياء الأمور. ولعام 2021، هناك اعتماد قدره 1,7 بليون دولار زمبابوي مخصص للمنح التي تساعد على تسديد نفقات التسجيل.

52- وتوفّر الحكومة، في إطار تدابير الحماية الاجتماعية، مستلزمات الدورة الشهرية للطالبات دعماً لاحتياجاتهن من حيث لوازم الصحة أثناء فترة الحيض. وفي السنة المالية 2020، دعمت الحكومة هذا البرنامج بمبلغ 200 000 000 دولار زمبابوي زادت إلى 500 مليون دولار زمبابوي في الاعتمادات المالية لعام 2021.

53- وعزز القانون لضمان توفير التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وذلك من خلال التأكد من عدم استبعاد أي تلميذ من المدرسة بسبب عدم دفعه الرسوم المدرسية. ودعماً لزيادة التعليم الجامع، بات قانون التعليم ينص على تناول مسائل معيّنة للتغلب على جميع الحواجز التي تعيق الحصول على التعليم بشكل منصف ودون أي تمييز على أساس نوع الجنس، والأصل الإثني، والإعاقة، والوضع الاجتماعي الاقتصادي. وفي إطار هذا الزخم التعليمي الجامع، أُدرجت أحكام معينة لصالح المتعلمين

ذوي الإعاقة. وتشمل ضرورة أن تتاح في كل مدرسة مسجلة هياكل أساسية ملائمة لذوي الإعاقة ومرافق ذات صلة لصالح المتعلمين والمعلمين ذوي الإعاقة، وأن تتخذ تدابير للرصد والإنفاذ.

54- ووصل برنامج التغذية المدرسية حالياً إلى المرحلة الثانية من تنفيذه التي تغطي جميع صفوف المدرسة الابتدائية. وسيوسع نطاق البرنامج في مرحلته الثالثة ليشمل المدارس الثانوية. وأحرز تقدم في تنفيذ برنامج التغذية المدرسية القائمة على المنتجات المحلية بفضل توفير مبادئ توجيهية للتنفيذ<sup>(42)</sup>. وفي عام 2020، استُخدم بليون دولار زيمبابوي من الخزينة لصالح البرنامج، كما استُخدم المبلغ نفسه في عام 2021.

55- وبيّن الجدول 5 التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية التي تنفذ برنامج التغذية المدرسية. وكانت 5 483 مدرسة من أصل ما مجموعه 6 798 مدرسة ابتدائية لديها برامج تغذية قائمة في عام 2020، وهو ما يمثل 80,7 في المائة من مجموع المدارس الابتدائية.

#### الجدول 5

النطاق الذي يغطيه برنامج التغذية المتبع في المدارس الابتدائية حسب الإقليم والعدد والنسبة المئوية، عام 2020

الإقليم	العدد الإجمالي للمدارس الابتدائية	التي لها برامج تغذية مدرسية	النسبة المئوية للمدارس الابتدائية التي لها برامج تغذية مدرسية
مانيكالاند	1 098	893	81,3
ماشونالاند المركزية	578	495	85,6
ماشونالاند الشرقية	776	522	67,3
ماشونالاند الغربية	777	619	79,7
ماسفينغو	876	798	91,1
ماتابيليلاند الشمالية	623	565	90,7
ماتابيليلاند الجنوبية	532	462	86,8
ميدلاندرز	874	691	79,1
هاراري	299	176	58,9
بولوايو	365	262	71,8
<b>المجموع الكلي</b>	<b>6 798</b>	<b>5 483</b>	<b>80,7</b>

56- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز تقدم بفضل وضع سياسة التعلم المبكر ومشروع سياسة التعليم الجامع الذي وصل الآن إلى المرحلة النهائية حيث يقوم أصحاب المصلحة بإقراره.

57- ويُرصد بصورة منهجية مدى وصول الجميع إلى التعليم بفضل إحصاءات التعداد السنوي لتلاميذ المدارس. وبالمقارنة مع إحصاءات عام 2019، انخفض عدد الأطفال ذوي الإعاقة الملحقين بالمدارس من 85 560 إلى 69 522 في عام 2020. ولوحظ بشكل واضح انخفاض عام في مستوى المواظبة على الدراسة بعد الإغلاق المطول للمدارس من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ويُبرز ذلك الحاجة إلى تدخّل موجه يرمي إلى عكس هذا الاتجاه، لا سيما كي يحظى الأطفال ذوو الإعاقة بالمزيد من الفرص للالتحاق بالمدرسة.

58- وأعدت حكومة زيمبابوي أيضاً دليلاً عملياً عن التعليم الجامع للمدارس الابتدائية والثانوية، وملحقاً جامعاً يُرفق بمبادرة القراءة المبكرة/برنامج معالجة تأخر الأداء وجرى توزيعه على المدارس. والدليل أداة لزيادة مراعاة مسائل الإعاقة في مجالي التعليم والتعلم<sup>(43)</sup>.

59- ويُعتبر حصول الجميع على التعليم من الشواغل ذات الأولوية ويُتبع ذلك بفضل الرصد المنهجي الذي تنتجه الإحصاءات المدرسية السنوية. وبالمقارنة مع عام 2019، انخفض عدد الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدرس من 85 560 إلى 69 522 في عام 2020. ويؤكد هذا الانخفاض الاتجاه العام الذي تشهده المدارس فيما يخص المواظبة بشكل عام على الدراسة بعد الإغلاق المطول للمدارس من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

60- ويبيّن الجدول 6 والشكل 5 أن غالبية المتعلمين ذوي الإعاقة يلتحقون بالمدارس العادية، مقارنة بالملتحقين بالمدارس الخاصة. ومن أجل تناول مسألة مدى كفاءة المعلمين في التعامل مع الاحتياجات المتصلة بالإعاقة داخل الصف، لدى حكومة زيمبابوي برنامج لتنمية قدرات المعلمين تعمل عليه وزارتا التعليم. وفي إطار هذا البرنامج، يُعتبر التثقيف في مجال الاحتياجات الخاصة من بين مجالات التدريب ذات الأولوية.

#### الجدول 6

#### عدد المتعلمين ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس العادية والخاصة حسب المرحلة التعليمية

السنة	المدارس العادية		المدارس الخاصة		المجموع الكلي		المجموع
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
2017	3 157	2 500	122	61	3 218	2 561	5 779
2018	2 826	2 306	215	90	2 951	2 396	5 347
2019	4 477	2 741	177	68	4 586	2 809	7 395
2020	2 678	2 374	143	58	2 763	2 432	5 195
2017	30 161	22 852	2 105	906	31 360	23 758	55 118
2018	23 603	17 850	2 051	865	24 789	18 715	43 504
2019	34 045	26 734	1 880	790	35 135	27 524	62 659
2020	26 901	21 872	1 731	752	27 880	22 624	50 504
2017	6 245	5 213	244	98	6 391	5 311	11 702
2018	6 719	5 827	549	259	7 009	6 086	13 095
2019	7 977	7 301	228	100	8 105	7 401	15 506
2020	6 976	6 505	342	159	7 159	6 664	13 823

تبيّن الإحصاءات أن عدد المتعلمين الملتحقين بالمدارس الابتدائية أكبر من عدد المتعلمين في المرحلة الثانوية. وتبذل الجهود حالياً لتقليص هذه الفجوة.

61- وأنشأت حكومة زيمبابوي مرافق تتيح للمتعلمين ذوي الإعاقة تلقي دعم يلبي احتياجاتهم في مجالي التعليم والتعلم في المدارس العادية، ويأخذ شكل وحدات وموارد وفصول خاصة. ويعني بهذه المرافق

معلمون مؤهلون مملّون بمسألة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتُخفّض نسبة المعلمين إلى التلاميذ وتُستخدم تكنولوجيات مناسبة وفقاً للإعاقات المختلفة التي يعاني منها المتعلمون المسجلون. وترد تفاصيل هذه المرافق في التقرير السنوي للعدد المدرسي<sup>(44)</sup>.

62- وفي عامي 2020 و2021، خصصت الحكومة مبلغاً سنوياً قدره 20 مليون دولار زيمبابوي لشراء أجهزة معينة ومواد تعليمية تناسب احتياجات المتعلمين ذوي الإعاقة. وأعدت قاعدة بيانات قائمة على الأسماء لتتبع الطلب والعرض فيما يخص الأجهزة المعينة كي تُتخذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة. وتشمل الأجهزة المعينة واللوازم المتعلقة بالإعاقة الكراسي المتحركة، والمعينات السمعية، والمعدات القائمة على طريقة 'براي'، والبرمجيات، والمنشورات، والآلات الحاسبة الناطقة، وقواميس لغة الإشارة، والمواد ذات الصلة، والمستحضرات الواقية من الشمس للمتعلمين المصابين بالمهق.

63- وأصدرت الحكومة توجيهها بشأن السياسات المتبعة في كليات التعليم المهني وكليات المعلمين يدعو إلى اعتماد 50/50 مقتضى دستوري ينص على المساواة التامة بين الجنسين عند تسجيل النساء. وعملاً بهذا التوجيه، تبلغ نسبة التحاق النساء حالياً بكلية التقنيات المتعددة 43 في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة 74 في المائة في كليات المعلمين.

64- وتبذل الحكومة أيضاً جهوداً مضمّنة لضمان عدم استبعاد الطلاب ذوي الإعاقة وتكافؤ فرص التحاقهم بالتعليم فوق الثانوي. ويعطي الجدول 7 أدناه فكرة عن الوضع الراهن.

#### الجدول 7

لمحة موجزة عن التحاق ذوي الإعاقة بالمدرسة في عام 2019. المصدر: وزارة التعليم العالي وفوق الثانوي وتطوير الابتكار والعلوم والتكنولوجيا

المجموع	إعاقات أخرى		جسدية		سمعية		بصرية		نوع الإعاقة
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
378	22	25	50	102	3	8	71	97	الجامعات
									كلية التقنيات
123	0	0	42	77	3	0	0	1	المتعددة
228	24	15	67	49	4	6	45	18	كليات المعلمين
729	46	40	159	228	10	14	116	116	المجموع

65- كما قامت الحكومة بإدراج مواضيع جنسانية في المناهج الدراسية. وساعد ذلك في إنكاء وعي الطلاب بالقضايا الجنسانية.

66- وعملت إحدى الجامعات على سدّ الفجوات الجنسانية التي تشوب التعليم العالي وفوق الثانوي من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتشكّل النساء 80 في المائة من مجموع الطلاب الملحقين بها.

#### حاء - إقامة العدل<sup>(45)</sup>

67- قُدمت في استعراض منتصف المدة معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة والنقد المحرز فيما يخص تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون<sup>(46)</sup>. وأحرز منذ ذلك الحين المزيد من التقدم، بما في ذلك المعلومات الواردة في المصغوفة<sup>(47)</sup>.

68- وفي عام 2020، جرى تدريب 645 موظفاً على برامج مختلفة وضعتها لجنة الجهاز القضائي. وشارك 138 عضواً في التدريب على إدارة الأداء. وشارك في التدريب على مكافحة الفساد 261 مشاركاً من لجنة الجهاز القضائي، والهيئة الوطنية للملاحقة القضائية، والوحدة الخاصة لمكافحة الفساد، ولجنة مكافحة الفساد في زمبابوي، ووحدة مكافحة الفساد التابعة للشرطة.

### القضاء الإلكتروني والمحاكم الجديدة والشعب الجديدة

#### 1- إنشاء محاكم افتراضية

69- طرحت جائزة كوفيد-19 تحديات ولكنها أتاحت أيضاً الفرصة لتحقيق تقدم تكنولوجي في قطاع العدل. وأنشأت حكومة زمبابوي، بدعم تقني من الشركاء في التنمية، محكمة افتراضية واحدة على الأقل في كل إقليم من أقاليم البلد العشرة. وتعمل حكومة زمبابوي أيضاً على وضع الإطار التشريعي اللازم لإسداء قضاء إلكتروني، مما سيجب الوصول بالوسائل الإلكترونية إلى إجراءات المحاكم وسييسر اتباع نظام لاورقي لمعالجة القضايا.

70- وينص الدستور على إنشاء المحكمة الدستورية بوصفها محكمة منفصلة ذات درجة عالية تحتفظ بمحاضر الجلسات. ونتيجة لذلك، تم الفصل بنجاح بين قاضي المحكمة الدستورية والمحكمة العليا في عام 2021. وعيّن الرئيس خمسة قضاة من المحكمة العليا للعمل كقضاة دائمين في المحكمة الدستورية إلى جانب رئيس المحكمة ونائبه.

#### 2- لامركزية المحاكم

71- تواصل الحكومة تحقيق اللامركزية فيما يخص المحاكم في زمبابوي من أجل تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. وبعد إنشاء محكمة عليا في إقليم ماشونالاند الغربية، أصبح لدى زمبابوي محاكم عليا في خمسة من أقاليم البلد العشرة. ويجري أيضاً إنشاء محاكم صلح في المناطق الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية<sup>(48)</sup>.

72- وعينت لجنة الجهاز القضائي المزيد من المحاكم المختصة، مثل المحاكم التجارية ومحاكم مكافحة الفساد.

#### 3- استقلال السلطة القضائية

73- ينص الدستور (المادة 85) على حماية استقلال القضاء وينظم أيضاً تعيين القضاة. وتقوم زمبابوي، بموجب أحكام الدستور (المادة 3)، على قيم ومبادئ تشمل الحكم الرشيد. وتشمل مبادئ الحكم الرشيد التي ينص عليها الدستور الامتثال لمبادئ الفصل بين السلطات، ومن هنا تحترم السلطة التنفيذية، باعتبارها أحد أذرع الدولة الثلاثة، الاستقلال الممنوح للسلطة القضائية.

74- وعينت الحكومة مؤخراً أعضاء في لجنة الجهاز القضائي المسؤولة عن إدارة التوظيف والانضباط وشروط خدمة الأشخاص العاملين في الجهاز القضائي وموظفيه الداعمين.

#### 4- التدريب في مجال حقوق الإنسان<sup>(49)</sup>

75- قُدمت في استعراض منتصف المدة<sup>(50)</sup> معلومات عن التزام الحكومة بالتدريب المستمر للموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان. والهدف من التدريب هو تعزيز قدرتهم على أعمال حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

- 76- ويشمل التدريب الذي تجريه الحكومة بدعم من الشركاء في التنمية والشركاء المحليين ما يلي:
- تدريب اللجنة الوزارية الداخلية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على التقارير التي تعدها الدول الأطراف؛
  - توفير دورات تدريبية لأعضاء قطاع العدالة والقانون والنظام بشأن زواج الأطفال؛
  - توفير التدريب لدائرة السجون والإصلاحات في زمبابوي وشرطة جمهورية زمبابوي على مسألة حقوق الإنسان، بالشراكة مع مؤسسة الموارد القانونية؛
  - استعراض المناهج الدراسية وتوفير التدريب على حقوق الإنسان لدائرة السجون والإصلاحات في زمبابوي بالشراكة مع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. واستفاد مسؤولون حكوميون آخرون أيضاً من التدريب على حقوق الإنسان الذي نظمه المعهد.

77- ويجري الآن تدريب مجندي الشرطة في أكاديمية الشرطة المنشأة حديثاً، التابعة لكلية الحقوق بجامعة زمبابوي. وُرفِع مستوى التدريب ليصبح بمستوى دبلوم ومُدت فترة التدريب من الفترة التقليدية البالغة ستة أشهر إلى اثني عشر شهراً. وباتت الوحدات التدريبية تشمل التدريب على تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع الأعضاء العاملون في جميع مراكز التحديث الإقليمية على تدريب مستمر أثناء الخدمة. ويشمل هذا التدريب أيضاً مسألة حقوق الإنسان.

78- وتقوم دائرة السجون والإصلاحات في زمبابوي باستعراض دورتها التدريبية الموجهة للمجندين بهدف إدراج مسألة حقوق الإنسان في تدريب المجندين. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت الدائرة شراكة مع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بغية دعم الاستعراض وإعداد دليل تدريبي. وكما ذُكر أعلاه، شارك هذا المعهد في عدد من برامج تدريب الموظفين في الخدمة على حقوق الإنسان، ولا سيما قواعد مانديلا. كما تتولى مؤسسة الموارد القانونية برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان موفرة للسجون في جميع الأقاليم، في حين يساعد شركاء آخرون مثل رابطة المحاميات في زمبابوي السجناء في صياغة أوراق الإفراج بكفالة والاستئناف.

#### 5- مكافحة الفساد (51)

- 79- أطلقت حكومة زمبابوي استراتيجية مكافحة الفساد التي تهدف إلى ما يلي:
- دعم تمكين المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم ومسؤولياتهم؛
  - اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد؛
  - تعزيز هياكل الردع والكشف والالتزام والإنفاذ بفضل تحسين الوفاء بالتزامات مكافحة الفساد وإدارة النزاهة؛
  - زيادة مطالبة الجمهور العام بوجود شفافية ومساءلة في المؤسسات العامة والخاصة؛
  - ضمان حماية المبلغين عن المخالفات وضحايا الفساد، مما سيشجع المشاركة الفعالة لأفراد الجمهور في جهود مكافحة الفساد؛
  - استرداد الأصول والعائدات المتأتية من جرائم الفساد، والتعويض عن الأضرار الملحقه بالدولة وبضحايا الفساد؛
  - تعزيز الشفافية في الأحزاب السياسية وزيادة إرادتها السياسية ومساءلتها.

80- ووقّع مراجع الحسابات العام مذكرة تفاهم مع لجنة مكافحة الفساد في زيمبابوي تمكّن اللجنة من الاطلاع في أي وقت على النتائج التي خلص إليها مراجع الحسابات العام لتجري تحقيقات في أي حالة يشتبه فيها بحدوث فساد.

81- وترد المزيد من المعلومات في المصفوفة<sup>(52)</sup>.

## أولاً- تسجيل المواليد<sup>(53)</sup>

82- سبق أن أبلغت حكومة زيمبابوي عن مختلف التدابير التي اتخذتها لتيسير تسجيل جميع المواليد، بما فيها التدابير التشريعية<sup>(54)</sup>.

83- واستُهلّ في عام 2020 إعداد التقرير المتعلق بالتحقيق الوطني في إمكانية الاطلاع على الوثائق الذي أجرته لجنة حقوق الإنسان في زيمبابوي، بما يشمل نتائج التحقيق والتوصيات المنبثقة عنه، ويجري حالياً تنفيذ بعض التوصيات.

84- وبدأ في عام 2021 إصدار تقارير إحصائية هامة للغاية استناداً إلى السجل المدني وبالتعاون مع الوكالة الوطنية للإحصاء في زيمبابوي. وتتضمن هذه التقارير إحصاءات مفيدة لتحديد مدى استيفاء سجلات المواليد في جميع أنحاء البلد، حيث تُحسب الولادات المسجلة كنسبة مئوية من العدد المقدر للولادات التي يُفترض أن تحدث خلال السنة المشمولة بالتقرير.

85- وقام مكتب المسجل العام وصندوق ماتابيليلاند الجماعي بإبرام مذكرة تفاهم بشأن التعاون الرامي إلى حتّ المواطنين في ثلاثة أقاليم على ممارسة حقوقهم الدستورية في المواطنة، وإلى تيسير حصولهم على وثائق وطنية من أجل إشراكهم بشكل كامل وتمتعهم بحقوقهم كزيمبابويين.

## باء - أوضاع السجون ووزنانات الاحتجاز في أقسام الشرطة<sup>(55)</sup>

86- أورد استعراض منتصف المدة التقدم المحرز في السنتين الأوليين اللتين تلتا استعراض الجولة الثانية<sup>(56)</sup>.

87- وستستمر حكومة زيمبابوي في زيادة الدعم المالي المقدم إلى دائرة السجون والإصلاحات في زيمبابوي، وفي اتخاذ تدابير لتحسين أوضاع السجون. وعلى سبيل المثال، تلقت دائرة السجون والإصلاحات في زيمبابوي في السنة المالية 2020 مخصصات مالية قدرها 708 415 000 دولار زيمبابوي، وزيد هذا المبلغ فيما بعد ليصل إلى 1 381 000 386 دولاراً زيمبابوياً. وفي السنة المالية 2021، تلقت دائرة السجون والإصلاحات في زيمبابوي مبلغاً قدره 5 083 942 000 دولار زيمبابوي.

88- وبالإضافة إلى الدعم المالي المباشر المقدم إلى دائرة السجون والإصلاحات في زيمبابوي، تدعم الحكومة إنتاج السلع في مزارع سجونها البالغ عددها 24 مزرعة. وفي عام 2020، خصص مبلغ 5 818 000 دولار زيمبابوي لزيادة الإنتاج في المزارع (البنور، والمواد الكيميائية، والأسمدة) لضمان الاكتفاء الغذائي للسجناء. وعُدّل المبلغ فيما بعد ليصل إلى 50 000 000 دولار زيمبابوي، ويصل المبلغ في عام 2021 إلى 66 788 000 دولار زيمبابوي. وفي عام 2021، تلقت أيضاً دائرة السجون والإصلاحات في زيمبابوي 20 جراراً و3 حصّادات دراسة و10 غرّاسات.



## 1- مراقبة أماكن الاحتجاز

- 89- ينص قانون السجون (المواد من 44 إلى 46) على مراقبة مراكز الاحتجاز مراقبة محايدة وتفتيشها تفتيشاً مستقلاً. ويجوز لنواب رئيس الدولة والوزراء والقضاة وقضاة الصلح ورجال الدين والزوار الرسميين، الذين يزورون السجون دورياً في جميع أنحاء البلد، زيارة زرنانات الاحتجاز.
- 90- ويجوز للقضاة الزائرين طلب جميع الكتب والأوراق والسجلات المتعلقة بإدارة السجن وبوسائل الانضباط المتبعة فيه، وزيارة كل جزء من السجن، ورؤية كل سجين محتجز، وفحص نوعية طعام النزلاء وكميته والتحقق من ذلك، والتأكد من احترام القواعد الإجرائية واللوائح السائدة، والتحقق في أي شكاوى أو طلبات يتقدم بها النزلاء.
- 91- ولأغراض المساءلة، تُجري لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي، عملاً بولايتها الدستورية، زيارات إلى جميع السجون للمراقبة والتفتيش، وتقدم توصيات مناسبة تهدف إلى تحسين حقوق السجناء. وقدمت لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي توصيات تنتظر فيها حالياً حكومة زمبابوي.
- 92- وتقوم السلطة القضائية أيضاً بزيارات منتظمة إلى السجون لتلقي شكاوى السجناء وشواغلهم. وهناك أيضاً لجنة معنية بزيارة السجون يرأسها أحد قضاة المحكمة العليا، وتتمثل مهمتها في التأكد من الظروف المعيشية للنزلاء وتلقي شكاواهم أيضاً. وتتألف اللجنة المعنية بزيارة السجون من بعض قضاة المحكمة العليا، ومدعين عامين، ومسجل المحكمة العليا، وكاتب محكمة، وقاضي، وممثل للشرطة.

## 2- التخفيف من اكتظاظ السجون

- 93- ما انفك عدد نزلاء السجون في زمبابوي يزداد بسبب تأخر إجراءات المحاكم نتيجة جائحة كوفيد-19، مع إعطاء الأولوية فقط لطلبات الإفراج بكفالة ولحالات الحبس الاحتياطي الذي يطرأ للمرة الأولى. ومع ذلك، وفي محاولة للتخفيف من اكتظاظ السجون في ظلّ جائحة كوفيد-19، أُعلن عن صدور ثلاثة أوامر عفو في عامي 2020 و2021، وأُفرج عن ما مجموعه 127 6 سجيناً.

## 3- برامج إعادة تأهيل النزلاء

- 94- يجري حالياً تنفيذ عدد من البرامج الرامية إلى إعادة تأهيل السجناء. وتشمل ميكانيك السيارات، والتجارة، والخياطة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت دائرة السجون والإصلاحات في زمبابوي شراكة مع شركة خاصة رأّت السجناء وهم يقومون بتجميع قطع دراجات نارية، ولا سيما في حلقات العمل التي أقيمت في هراري وموتاري وبولاوايو وغويرو وماسفينغو.
- 95- وفي إطار إعادة تأهيل السجناء وتحسين ظروف احتجاز السجناء، استحدثت حكومة زمبابوي نظام السجون النسائية المفتوحة في حزيران/يونيه 2021.

## 4- زرنانات الاحتجاز في أقسام الشرطة

- 96- يحظى المحتجزون في زرنانات الشرطة بالخدمات الأساسية. وخلال فترة جائحة كوفيد-19 هذه، يجري تطهير الزرنانات على فترات منتظمة. والأهم من ذلك أن جميع الأشخاص يخضعون لفحص للتأكد من عدم إصابتهم بفيروس كوفيد-19 قبل احتجازهم. وجرى أيضاً تحسين بعض مرافق المياه والصرف الصحي لتكون المياه متوافرة بشكل متواصل. وقامت دائرة شرطة زمبابوي برفع مستوى معايير التدبير المنزلي في زرنانات الاحتجاز.

**كاف - الاتجار بالأشخاص<sup>(57)</sup>**

97- إضافة إلى التقدم المحرز المبين في استعراض منتصف المدة<sup>(58)</sup>، طرأ عدد من التطورات على النحو المبين أدناه وفي المصنوفة<sup>(59)</sup>.

98- وأدخلت الحكومة، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعديلات على قانون الاتجار بالأشخاص ترمي إلى تعزيز تعريف جريمة الاتجار بالبشر فضلاً عن أحكام أخرى من بروتوكول باليرمو. وصيغ مشروع قانون لتعديل التشريعات، وهو حالياً قيد المراجعة الداخلية تمهيداً لعرضه على البرلمان.

99- وفي عام 2019، لم تسجّل أي حالة عمل قسري. ولكن سُجّلت 3 حالات جرى فيها استغلال بالغين في العمل (نكران، وأنثى واحدة) بينما وردت 3 حالات اتجار بأطفال. وتمت مقاضاة الجناة في 3 حالات، وفي تموز/يوليه 2020، حُكم على أحد المتجرين الموقوفين بالسجن لمدة 10 سنوات.

**لام - حقوق المرأة**

100- تجدر الإشارة هنا إلى استعراض منتصف المدة<sup>(60)</sup> الذي قدمت فيه حكومة زيمبابوي معلومات مستوفاة عن إعمال حقوق المرأة. وتُعرض أدناه مظاهر التقدم الأخرى.

**1- النهوض بالمرأة<sup>(61)</sup>**

101- في عام 2020، أعطت مؤسسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEDCO) 33 800 000 دولار زيمبابوي إلى 219 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، ومنها 69 261 172 دولاراً زيمبابوياً صُرفت للمشاريع المتضررة من جائحة كوفيد-19. ودُعم ما مجموعه 957 عملاً وأوجدت 360 فرصة عمل. ويبين الشكل 7 الوارد في المرفق التركيبية الجنسانية لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المدعومة.

102- وتمول حكومة زيمبابوي صندوق تنمية المرأة، الذي يهدف إلى تقديم قروض إلى المجموعات النسائية دون طلب ضمانات. وفي عام 2020، جرى تمويل 40 مشروعاً في 6 أقاليم من أقاليم البلد العشرة<sup>(62)</sup>. وجرى إقراض 10 050 000 دولار زيمبابوي إلى 200 امرأة يعملن في قطاع الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية والسياحة والبيع بالتجزئة.

**2- العنف ضد المرأة<sup>(63)</sup>**

103- يجرم قانون العنف المنزلي أعمال العنف ضد المرأة مثل فحص العذرية القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وأي أشكال أخرى من العنف البدني أو النفسي.

104- وتشنّ الحكومة على مستوى المجتمعات المحلية حملات للتوعية بمسألة العنف الجنساني تركز على زيادة الوعي بمسألة العنف المنزلي، وتعميم المعرفة بقانون العنف المنزلي، وإيجاد نشاط مجتمعي مناهض للعنف المنزلي، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على إنشاء آليات لمنع العنف المنزلي والتصدي له. وتتظّم حملات توعية تحثّ الزعماء التقليديين على تولي دور قيادي في مناقشة موضوع الذكورة التحويلية، مع تناول المعايير الجنسانية والاجتماعية الصارمة والآثار السلبية للنظام الأبوي.

3- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامه<sup>(64)</sup>

105- يُقدّم استعراض منتصف المدة<sup>(65)</sup> إحصاءات عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامه. وتُعرض المزيد من المعلومات أدناه.

106- ويبيّن الجدول 8 أدناه عدد النساء ونسبتهن في مناصب صنع القرار الرئيسية في المجال السياسي والقطاع العام ومؤسسات الدولة والجهاز القضائي.

## الجدول 8

## المرأة في مناصب صنع القرار في المجال السياسي والقطاع العام

المصدر: وزارة شؤون المرأة والمجتمعات المحلية وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، 2018-2021

2021		2018					
نسبة النساء	المجموع	الرجال	النساء	نسبة النساء	المجموع	الرجال	النساء
<b>الحياة السياسية</b>							
25	20	15	5	30	20	14	6
							الوزراء الحكوميون
50	12	6	6	50	10	5	5
							وزراء الدولة
35,5	318	205	113	34	350	230	120
							البرلمان
14	1 958	1 684	274	14	1 359	1 169	190
							أعضاء مجالس الحكم المحلية
<b>القطاع العام</b>							
24	33	25	8	30	20	14	6
							الأمانات الدائمة
33	6	4	2	57	7	3	4
							أعضاء اللجان في الخدمة العامة
31	715	495	220	29	927	660	267
							كبار المديرين/المديرين/نواب المديرين
23	47	36	11	26	39	29	10
							السفراء
8	12	11	1	0	11	11	0
							نواب المستشارين - الدولة
							الجامعات
33	21	14	7	40	30	18	12
							مديرو كليات المعلمين الحكومية/الكليات الزراعية/كليات التقنيات المتعددة

## الجدول 9

إحصاءات عن وجود المرأة في الجهاز القضائي، المصدر: لجنة الجهاز القضائي، عام 2020

2020		2018					
نسبة النساء	المجموع	الرجال	النساء	نسبة النساء	المجموع	الرجال	النساء
<b>الجهاز القضائي</b>							
44	70	39	31	48	58	30	28
							قضاة المحاكم ذات الدرجة العالية
58	229	96	133	38	250	156	94
							قضاة الصلح

107- وزاد الدستور حصة المرأة (60 مقعداً) في الجمعية الوطنية إلى ما بعد عام 2023<sup>(66)</sup>.

#### 4- العمالة

108- عند تناول مشاركة المرأة في القوة العاملة، قَدّرت الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالقوة العاملة وعمل الأطفال التي أُجريت عام 2019 أن معدل العمالة الإجمالي يبلغ 84 في المائة وأن معدل البطالة الإجمالي يبلغ 16 في المائة. وكان 57 في المائة من الأشخاص العاملين من الذكور و43 في المائة من الإناث. وكان معدل البطالة بين الإناث أعلى قليلاً من معدل البطالة بين الذكور، حيث بلغ 17,2 في المائة للإناث و15,7 في المائة للذكور. كما كان هناك تفاوت كبير في نسبة العمالة إلى عدد السكان. وبلغت هذه النسبة 44,4 في المائة للذكور بينما بلغت 28,5 في المائة للإناث. وبلغت نسبة النساء 33,7 في المائة من الأشخاص الذين يعملون على مستوى الإدارة في البلد. وهذه زيادة كبيرة إذا قورنت بنسبة 27,9 في المائة التي توصلت إليها دراسة استقصائية مماثلة أُجريت في عام 2014. وترد في الجدول أدناه معلومات إضافية عن المهن التي تشغلها المرأة في زيمبابوي.

#### الجدول 10

التوزيع بالنسب المئوية للأشخاص البالغين 15 سنة وما فوق الذين يمارسون حالياً عملاً، حسب المهنة والجنس، الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة وعمل الأطفال لعام 2019 (2014 و2019)

المهنة	2014		2019	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
المهن في القوات المسلحة	95,4	4,6	92,6	7,4
المديرون	72,4	27,6	66,3	33,7
المهنيون	49,3	50,7	41,6	58,4
الفنيون، والمهنيون المساعدون	66,0	34,0	65,3	34,7
العاملون في مجال الدعم المكتبي	45,0	55,0	42,7	57,3
العاملون في مجال الخدمات والمبيعات	44,3	55,7	41,0	59,0
العمال المهرة في مجال الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	44,0	56,0	50,7	49,3
العاملون في مجال المهن الحرفية والأنشطة التجارية ذات الصلة	81,1	18,9	77,0	23,0
العاملون في المصانع، ومشغلو الآلات، والمجمعون	93,8	6,2	88,1	11,9
المهن الأولية	51,1	48,9	57,1	42,9
<b>المجموع</b>	<b>49,3</b>	<b>50,7</b>	<b>56,6</b>	<b>43,4</b>

ميم - حقوق الطفل<sup>(67)</sup>

## 1- التعليم

109- ترد المعلومات المتعلقة بحق الطفل في التعليم في الفقرات 51-66 أعلاه.

## 2- زواج الأطفال

110- بالإضافة إلى المعلومات المقدمة أعلاه عن حقوق الطفل، ترد معلومات إضافية أدناه وفي المصفوفة.

111- ومشروع قانون الزواج الذي يتضمّن على نحو منسق جميع قوانين الزواج، ويحظر زواج الأطفال، ويحدد السن الدنيا لجميع الزيجات عند 18 عاماً، ويحمي الأطفال من الاستغلال الجنسي، معروض حالياً على البرلمان.

112- ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع حد لزواج الأطفال، هناك عدد من العوامل التي تميل إلى وقف عجلة التقدم. ومن بين هذه العوامل عدم تعاون أفراد أسرة الضحية، لا سيما عندما يكون الفاعل قد وعد بدفع تعويض أو مهر، وجهل القانون لأن حملات التوعية المجتمعية لم تصل بعد إلى جميع أنحاء البلد، ونظم المعتقدات بما فيها الدين.

113- وتبذل الحكومة جهوداً لمواجهة هذه التحديات تتمثل في ضمان بقاء جميع الأطفال في المدارس بفضل توفير التعليم الأساسي الإلزامي والممول من الدولة، وتوسيع حملات التوعية، وتسريع البث في القضايا المعروضة على المحاكم، في جملة تدابير أخرى.

## 3- أمان الأطفال على الإنترنت

114- خلال جائحة كوفيد-19، أصبحت الإنترنت أداة هامة جداً لانتفاع الأطفال من فرص التعلم واللعب والترفيه والتفاعل الاجتماعي. ولذلك، فإنهم يتعرضون للخطر السيبراني، والاستمالة، والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت، والمواد الإباحية، والاتجار، وغيرها من أشكال الاستغلال. واتخذت الحكومة خطوات هامة لضمان حماية الأطفال على الإنترنت من خلال إنشاء لجنة حماية الطفل على شبكة الإنترنت في زمبابوي، وصياغة أول سياسة لحماية الطفل على شبكة الإنترنت، وإدراج أحكام بشأن حماية الطفل على شبكة الإنترنت في قانون الحماية من المخاطر السيبرانية وحماية البيانات<sup>(68)</sup>.

نون - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(69)</sup>

115- تسعى حكومة زمبابوي إلى إدراج كامل أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف القوانين والسياسات والبرامج. فعلى سبيل المثال، استُهلّت السياسة الوطنية للإعاقة في عام 2021 بينما يخضع مشروع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة للإجراءات الداخلية التي ستؤدي إلى سنّ القانون ذي الصلة.

116- وتقدّم لرواد الأعمال ذوي الإعاقة قروض لبدء مشاريع تجارية أو مشاريع أخرى مدرة للدخل.

117- ويستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من برنامج التحويلات النقدية المنسق الذي يساعد الأسر المعيشية الضعيفة.

**سين - وسائط الإعلام<sup>(70)</sup>**

- 118- كما هو مبين في استعراض منتصف المدة<sup>(71)</sup>، تجري حكومة زيمبابوي إصلاحات في المجال الإعلامي.
- 119- وقام قانونُ حرية الإعلام<sup>(72)</sup> بإلغاء قانون الحصول على المعلومات وحماية الخصوصية<sup>(73)</sup>، وذلك بغية إتاحة مساحة أكبر لحرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، في جملة أمور.
- 120- وصدر قانون لجنة الإعلام في زيمبابوي<sup>(74)</sup> في عام 2020 في إطار التدابير الحكومية الرامية إلى تناول مسألة الإصلاحات في وسائط الإعلام ومواءمة القوانين.
- 121- ونُشرت في عام 2020 لوائح تنظم إصدار التراخيص للمحطات الإذاعية المجتمعية ومحطات التلفزيون الخاصة.

**عين - المساعدة المالية والتقنية وغيرها من المساعدات التعاونية<sup>(75)</sup>**

- 122- تواصل حكومة زيمبابوي بذل الجهود لحشد الموارد والدعم التقني بغية تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 123- وتم أيضاً تلقي الدعم في الفترة نفسها من شركاء إنمائيين آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف. وتشمل مجالات الدعم الأمن الغذائي والتغذوي، وسيادة القانون وإتاحة سبل اللجوء إلى القضاء للجميع، والصحة، وتمكين المرأة والشباب، والمياه والصرف الصحي، ودعم سبل العيش في المجتمعات المحلية الضعيفة.
- 124- وللاطلاع على المعلومات المتعلقة بدعم حقوق الإنسان، يرجى العودة إلى المصفوفة<sup>(76)</sup>.

**فاء - التعاون مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين<sup>(77)</sup>**

- 125- لا تزال الحكومة ملتزمة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. ويشمل هذا التعاون إجراء مشاورات عند إعداد التقارير الوطنية المقّمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وتلك المعدة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. كما تظل منظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، وجرى استشارتها أثناء صياغة هذا التقرير.

**صاد - التعاون مع آليات حقوق الإنسان<sup>(78)</sup>**

- 126- ستواصل زيمبابوي تعاونها مع آليات حقوق الإنسان، وخاصة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمكلفين بولاية في إطار الإجراءات الخاصة التابعين للأمم المتحدة.

**التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان**

- 127- قدّمت زيمبابوي التقارير التي يتوجب عليها إعدادها في إطار الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. والتقرير الدوري الأول المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته جاهز لعرضه على مجلس الوزراء كي ينظر فيه.

128- وستقدم زيمبابوي وثيقة أساسية موحدة مستكملة في عام 2021، وهي تعمل حالياً على وضع عدد من التقارير المتبقية على النحو المبين في المصفوفة.

### التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة

129- زار المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات زيمبابوي في الفترة من 17 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2019، بينما زارها المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في الفترة من 18 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ووضعت حكومة زيمبابوي آليات فعلية وفعالة للامتثال للتوصيات المقبولة التي قدمها المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.

## ثالثاً- المسائل الجديدة والناشئة

### جائحة كوفيد-19

130- كما ورد أعلاه في الفصل الثاني، "زاي"، وأدت جائحة كوفي -19 في زيمبابوي أزمة صحية فضلاً عن تحديات اجتماعية واقتصادية.

131- واتخذت الحكومة عدداً من التدابير المخففة، بما فيها تدابير للوقاية ولدعم القطاع الإنتاجي. وفي حين جرى إغلاق قطاع الإنتاج وتجار التجزئة والمكاتب العامة بشكل شبه كامل، سمحت الحكومة لمن اعتبرتهم من موفري الخدمات الأساسية بالعمل لتمكين الناس من الحصول على السلع والخدمات الأساسية وللمحد من الأضرار الملحقة بالاقتصاد.

132- وأعطت الحكومة الأولوية لجهود تعبئة الموارد، وأعدت توجيه بعض نفقات الاستثمار نحو النفقات المتصلة بالصحة، بما في ذلك البرامج المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

### 1- الحماية الاجتماعية

133- تحمّل الأشخاص الضعفاء أكثر من غيرهم عواقب الجائحة. وعلاوة على ذلك، فإن القيود التي فرضت على عمل المصانع والمتاجر وعلى القطاع غير الرسمي عنت أن الموظفين أصبحوا أيضاً عرضة للخطر. ورصدت الحكومة موارد في إطار برنامج للتحويلات النقدية، واستخدمت إدارة الرعاية الاجتماعية نظمها لتحديد المستفيدين. وقدم أيضاً شركاء في التنمية وشركات محلية وغيرهما من فاعلي الخير دعماً نقدياً وعينياً.

### 2- الحصول على المياه

134- اتخذت الحكومة، للتصدي لهذه الجائحة، تدابير لضمان استمرار توافر المياه. وترد بعض هذه التدابير في الجدول أدناه.

## الجدول 11

## عمليات التدخل المتعلقة بجائحة كوفيد-19، إمدادات المياه، عام 2020

العدد	عملية التدخل
62	حفر الآبار في مراكز عزل المصابين بفيروس كوفيد-19
2 848	ترميم الآبار في أقاليم البلد العشرة
38	ترميم شبكات المياه المنقولة بالأنابيب في 7 أقاليم
2 515 0001 - بولاوايو	نقل المياه بالشاحنات إلى المدن الرئيسية أثناء انتشار الجائحة
55 120 001 - هراري	إعطاء لوازم النظافة الصحية (أقراص مطهرة للمياه، وصابون، وخرّان للماء، ودلو لغسل اليدين، ومواد للإعلام والتتقيف والاتصال)
31 540	إنشاء و/أو تركيب مرافق لغسل اليدين في الأماكن العامة
17 888	

## 3- الحق في الحصول على وثائق التسجيل الوطنية

135- أدت تدابير الإغلاق إلى عرقلة إصدار وثائق التسجيل والهوية الوطنية وكذلك جوازات السفر. ولم ينظر إلا في الطلبات الهامة جداً خلال فترات الإغلاق الشامل الممددة.

## 4- إمكانية اللجوء إلى القضاء

136- أعيقت أنشطة تجنب العقوبة قبل المحاكمة نظراً إلى تعذر الموظفين المعنيين عن الحضور إلى العمل بسبب القيود المفروضة على الحركة، ولا سيما خلال فترات الإغلاق الشامل الممددة. وتأثر أيضاً الموظفون المسؤولون عن الخدمة المجتمعية بهذا الوضع، مما جعل من الصعب رصد أعمال الجناة الذين حُكم عليهم بإجراء خدمات مجتمعية. وأصدر كبير القضاة عدة توجيهات بشأن الممارسات التي ينبغي أن تتبعها المحاكم تهدف إلى التخفيف من تأثير الإغلاق الشامل الممدد على إمكانية اللجوء إلى القضاء، حيث طُلب من المحاكم والمرافق ذات الصلة أن تواصل عملها رغم قلة الموظفين ومع التقيد الصارم ببروتوكولات منظمة الصحة العالمية والحكومة بشأن جائحة كوفيد-19<sup>(79)</sup>.

## 5- حقوق نزلاء السجون

137- وضعت دائرة السجون والإصلاحات في زمبابوي مبادئ توجيهية تهدف إلى احتواء انتشار فيروس كوفيد-19 في السجون، مثل الحد من عدد زيارات الأصدقاء والأقارب، وإخضاع كل شخص يدخل السجن لفحص يرمي إلى الكشف عن أعراض عدوى كوفيد-19، والتحقق من درجة الحرارة بانتظام، وإصدار أقنعة للوجه. وتقرّر إخضاع السجناء المشتبه في إصابتهم بالعدوى للحجر الصحي<sup>(80)</sup>. وأعلن في عامي 2020 و2021 عن ثلاثة أوامر عفو من أجل خفض عدد نزلاء السجون.

## 6- الحق في التعليم

138- قامت حكومة زمبابوي، من أجل ضمان استمرار التعليم والتعلم، وبدعم من شركائها في التنمية، باستحداث مجموعة من برامج التعلم البديلة لصالح جميع المتعلمين. وتشمل هذه البرامج دروساً إذاعية، ومنصات للتعلم الإلكتروني، ومواد دراسية توفّر مطبوعاً للمتعلمين في المجتمعات المحرومة، ويسرت الحكومة أنشطة التعلم المنزلي والمجتمعي. وحُدّدت العديد من تحديات التنفيذ وجرت معالجتها في ظلّ هذه العملية الجارية الرامية إلى تحقيق الإنصاف والإدماج.



## التنمية الوطنية والاقتصادية

139- أطلقت الحكومة في أيلول/سبتمبر 2018 رؤية 2030 التي تحدّد مسار التنمية الجديد الذي ينبغي أن تتبعه زيمبابوي لبناء مجتمع في الشريحة العليا من الدخل المتوسط بحلول عام 2030، كي تصبح زيمبابوي بلداً متمكناً ومزدهراً. وتجسّد هذه الرؤية التطلعات الجماعية لشعب زيمبابوي وتصميمه على تحقيق نمو اقتصادي والحفاظ عليه، وعلى إجراء تحوّل واسع النطاق، مع إتاحة فرص متساوية للجميع.

### 1- الاستراتيجية الإنمائية الوطنية 1

140- كما ذكر أعلاه (الفقرات 26-28)، تنفذ حكومة زيمبابوي الاستراتيجية الإنمائية الوطنية 1 التي ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي بوتيرة متسارعة ومعدلات عالية وطريقة جامعة ونطاق واسع وشكل مستدام، وإلى إجراء تحول اجتماعي اقتصادي وتحقيق التنمية فيما يمضي البلاد قدماً ليصبح في الشريحة العليا من الدخل المتوسط بحلول عام 2030.

### 2- نقل الصلاحيات

141- إن نقل الصلاحيات هو أحد القيم المكرسة في رؤية 2030، ومن هنا الالتزام بدعم المبادئ المكرسة في الدستور التي تنص على نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى مجالس الأقاليم والمدن المختصة وإلى السلطات المحلية. ويسعى نقل الصلاحيات إلى جعل نظام الحكم قائماً على المجتمع المحلي ومتمحوراً حول الأفراد، وذلك من خلال تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا التنمية المحلية التي تؤثر عليها وفي ممارسة السلطات الحكومية، مع التمسك بالحفاظ على الوحدة الوطنية. إن نقل الصلاحيات أمر أساسي لضمان الحوكمة غير التمييزية والعادلة، فضلاً عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية الجامعة والتحولية. ويسعى إلى كفاءة الاعتراف بحق المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها الخاصة ومواصلة تنميتها، وإلى ضمان التوزيع العادل للموارد المحلية والوطنية. والهدف من نقل الصلاحيات هو أيضاً التمكّن من التصدي سريعاً، بكفاءة وفعالية، للتحديات المتمثلة في تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية والديمقراطية مع الحرص في الوقت نفسه على تعزيز الوحدة الوطنية والسلام.

142- وبدأت الحكومة بالفعل التحويل الإلزامي لما لا يقل عن 5 في المائة من الإيرادات المحصلة إلى المستويات الحكومية دون الوطنية المؤهلة لتلقيها وفقاً لأحكام الدستور. وأسفرت هذه المبالغ المدفوعة عن تنفيذ مشاريع من شأنها أن تخلف أثراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، وتغطي قطاعات مثل المياه والصرف الصحي والصحة (توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)، والبنية التحتية، والخدمات التعليمية، فضلاً عن إصلاح الطرق.

### 3- نظام مزادات العملة الأجنبية

143- بدأ المصرف الاحتياطي الزيمبابوي العمل بنظام مزادات العملة الأجنبية الهولندي في حزيران/يونيه 2020، من أجل تثبيت سعر الصرف، والتعامل مع تقلب أسعار السلع والخدمات، التي ترتفع مع ارتفاع الفارق مع سعر الصرف الموازي، وعدم التشجيع على اكتناز العملات الأجنبية لاستخدامها للمضاربة، وتعزيز الشفافية في إدارة أسعار الصرف. وحلّ نظام المزاد محل نظام سعر الصرف الثابت.

144- وأدى نظام مزادات العملات الأجنبية، تماشياً مع أهدافه، إلى تحسين الشفافية في سوق العملات الأجنبية إلى حد كبير، ويسرّ اكتشاف سعر صرف قائم على السوق. ونتيجة لذلك، أخذت أسعار السلع

والخدمات تتخفف تدريجياً. ومما سيساعد في تعزيز استقرار الأسعار نقلُ ضغط الطلب على العملات الأجنبية من السوق الموازية إلى المزاد، فضلاً عن تحسن توافر العملات الأجنبية والموقف التقليصي الذي اتخذته المصرف فيما يخص النمو النقدي.

#### 4- زخم تجديد الاتصالات

145- تقوم الحكومة حالياً بالتصديق على جميع الاتفاقات الثنائية المعلقة التي ترمي إلى حماية الاستثمار وتعزيزه، ويبلغ عددها 18 اتفاقاً، وهذا خير دليل على تقيد زمبابوي بالتزاماتها الدولية وبإبداء الاحترام لحقوق الملكية، وجرى بالفعل التصديق على ستة منها، وتمّ حالياً مجموعة أخرى من ستة اتفاقات بالإجراءات القانونية الداخلية.

146- ونُشر قانون في الجريدة الرسمية ينص على التصرف في الأراضي بدلاً من تعويض الأشخاص الذين يحق لهم بموجب الدستور الحصول على تعويض عن حيازة أراضٍ زراعية جرى في السابق الحصول على ملكيتها بالإكراه. ويشمل هؤلاء الأشخاص أفراداً من الشعوب الأصلية، ومواطني البلدان الموقعة على الاتفاقات الثنائية الرامية إلى حماية الاستثمار وتعزيزه أو على معاهدة الاستثمار الثنائية وقت استثمارهم في الأراضي الزراعية، وشركات خاصة لديها حافطة أسهم مملوكة بالكامل أو في الغالب لأفراد في الفئتين الأوليين.

#### 5- الاتفاق التعويضي الشامل

147- أجرى ممثلو الحكومة والمزارعين السابقين مفاوضات مستفيضة بشأن مبلغ التعويض الشامل عن التحسينات المدخلة على الأراضي التي جرى الحصول على ملكيتها بالإكراه من المزارعين المالكين السابقين، بما في ذلك تكاليف الأصول وتهيئة الأرض للزراعة. ويتماشى إبرام الاتفاق مع أحكام الدستور ومع احترام الحكومة لسيادة القانون. ويعكس أيضاً التزام الحكومة بإنجاح عملية إعادة توزيع الأراضي بطريقة لائقة لتعيد سلامة وكرامة جميع مواطني زمبابوي الذين تأثروا بالإصلاحات الزراعية الضرورية.

#### 6- ضمان حيازة الأراضي

148- تطبق الحكومة الآن بصرامة القانون الذي ينص على مكافحة الحيازة غير الشرعية للأراضي. وسيُمنح صغار المزارعين، بمن فيهم المزارعون المالكون السابقون الذين سمح لهم بالبقاء في مزارعهم أو في أجزاء منها، عقود إيجار مقبولة لدى المصارف لمدة 99 عاماً كضمان للحيازة. وهذا يتماشى مع أحكام الدستور الذي ينص على ضمان حيازة الأراضي الزراعية.

#### أهداف التنمية المستدامة

149- كما ورد في استعراض منتصف المدة<sup>(81)</sup>، تلتزم زمبابوي بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة.

#### 1- منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

150- عقدت حكومة زمبابوي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، في شلالات فيكتوريا، بزمبابوي، في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2020. وحضر المنتدى أكثر من 2 000 مشارك من بينهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى لحكومات الدول

الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات حكومية دولية، ومجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة آخرون، وهيئات للأمم المتحدة ووكالات متخصصة تابعة لها، وغيرها من المنظمات الدولية.

151- وكان المنتدى حدثاً لتبادل الخبرات، ولا سيما بشأن مجموعة مختارة من الاستعراضات الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة، التي يجريها حالياً 17 بلداً أفريقياً لعرضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلاً عن الدروس المستخلصة من الاستعراضات المحلية الطوعية.

## 2- استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

152- أنشأت حكومة زمبابوي، للوفاء بالتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، هيكل لرصد التنفيذ وإعداد التقارير تشمل رقابة برلمانية على مؤشرات الأداء. وجرى استعراض التقدم لتقييم التقدم الذي أحرزته زمبابوي نحو تنفيذ خطة عام 2030 وإنجازاتها في هذا الصدد. وتضمن الاستعراض أبرز الإنجازات التي تحققت في إطار خطة زمبابوي للتحويل الاجتماعي والاقتصادي المستدام وبرنامج استقرار المرحلة الانتقالية، وهما الاستراتيجيتان الوطنيتان اللتان نُفذت أصلاً في إطارهما أهداف التنمية المستدامة. وسلط الاستعراض الضوء على الإنجازات الرئيسية المسجلة بفضل جهود الإطار المؤسسي الذي وضعته الحكومة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وجرى في الاستعراض تقييم وسائل التنفيذ فضلاً عن سياسات واستراتيجيات التنفيذ. وسلط التقرير المرحلي الضوء على المجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل، بما فيها الثغرات والتحديات التي ظهرت خلال الجولة الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

153- واستند الاستعراض إلى مجموعة من المساهمات المقدمة من مختلف القطاعات في زمبابوي، مما يبين الدور الذي يتعين على الجميع القيام به: الحكومة (على الصعيد المحلي وعلى مستوى الإقليم والمقاطعة والمجتمع المحلي)، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، والمواطنين.

## 3- عملية الاستعراض الوطني الطوعي

154- شاركت زمبابوي في الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2021 الذي يجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأورد التقرير الذي قدّمته التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بطريقة تحترم طابعها العالمي وترابطها وجميع أبعاد التنمية المستدامة مع مراعاة الأولويات الوطنية. ويقوم التقرير بما يلي:

- إبراز آثار جائحة كوفيد-19 على التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تحديد الفرص المتاحة لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تيسير التعلم من التجارب الوطنية وتعزيز المساءلة أمام المواطنين؛
- إتاحة الفرصة أمام زمبابوي لتبادل تجاربها في مجال تنفيذ خطة عام 2030 مع البلدان الأخرى؛
- تحديد الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب في زمبابوي، وتحليل الأسباب، والإبلاغ عن وضع هذه الفئات وكيفية معالجته.

## -4 البنية التحتية

155- إذ أدركت حكومة زمبابوي أن البنية التحتية الحديثة للطرق هي من العوامل التي تتيح تحقيق النمو الاقتصادي لأنها تيسر حركة المواد والمنتجات الخام الزراعية والصناعية والتعدينية، وتحسّن بذلك تمتع المواطنين بالحقوق الاقتصادية، أطلقت برنامجاً طموحاً لإصلاح الطرق بصورة عاجلة [2021-2023]. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2021، كانت حكومة زمبابوي قد أنفقت أكثر من 5 بلايين دولار زمبابوي على إصلاح الطرق، والتعبيد بالحصى، وإنشاء بنى لمجاري الصرف. وأعيد تعبيد أكثر من 2 000 كيلومتر من الطرق بالحصى، بينما تم تصنيف 6 628 كيلومتراً من الطرق لإنشاء وإصلاح 701 من بنى مجاري الصرف واستصلاح 184 نقطة للاغتسال. وعلاوة على ذلك، تم ردم الحفر في 4 795 كيلومتراً من الطرق. كما قامت حكومة زمبابوي بإصلاح وتوسيع 220 كيلومتراً من الطريق التي تربط بيتبريدج وهراري والتي تمتد على طول الجزء الجنوبي من الممر بين شمال وجنوب منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

## رابعاً- التحديات

## تغير المناخ والإغاثة في حالات الكوارث والتخفيف من حدتها

156- أصبحت آثار تغير المناخ وتقلبه أكثر وضوحاً مع تزايد حالات الجفاف والأعاصير والفيضانات وعواصف البرد وموجات الحر. ولذلك، تعتبر الحكومة أن تحسين القدرة على التكيف، وزيادة المعارف المتعلقة بالمناخ، والحد من الاعتماد المفرط على القطاعات المعرضة للتأثر بتغير المناخ هي عوامل أساسية للتقليل من قابلية تأثر البلد بتغير المناخ. وتشكل تداعيات تغير المناخ مخاطر جسيمة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والحراجة والموارد المائية. وهكذا، حدّدت زمبابوي لنفسها هدفاً طموحاً يتمثل في جعل اقتصادها اقتصاداً أخضر بحلول عام 2030 وإدماج مسألتي التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في أطر سياساتها. كما وضع البلد استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات توفر مجموعة من الخيارات للمساهمة في بلوغ الهدف المرتبط بتغير المناخ الذي يتمثل في الحد من الاحترار العالمي.

## إعصار إيداي

157- في إطار الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار التي خلفها إعصار إيداي<sup>(82)</sup>، التزم البنك الدولي، من خلال برنامج التعافي من آثار إعصار إيداي في زمبابوي ومشروع التعافي والصمود في زمبابوي، وبالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي، من خلال مشروع التعافي في مرحلة ما بعد إعصار إيداي، بصرف 28 مليون دولار أمريكي خلال عام 2021 من أجل إصلاح البنية التحتية المتضررة وإعادة إرساء سبل العيش التي فقدت في المناطق الأكثر تضرراً.

158- وأنفقت أثناء الفترة قيد الاستعراض، موارد بقيمة 6,9 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج التعافي من آثار إعصار إيداي في زمبابوي من أجل إعادة بناء شبكات الري في المجتمعات المحلية، وتعزيز مشاريع كسب العيش، وإصلاح المدارس المتضررة، وتدعيم البنية التحتية المجتمعية (طرق الوصول، والجسور، والتدابير الرامية إلى وقف التعرية)، وإيجاد حلول مجتمعية للتخفيف من المخاطر. وعلاوة على ذلك، حُصّصت موارد بقيمة 0,35 مليون دولار أمريكي لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات من أجل إدارة الحماية المدنية، في إطار مشروع التعافي والصمود في زمبابوي، خلال الفترة قيد الاستعراض.

159- وترد في الجدول أدناه لمحة موجزة عن عمليات التدخل التي أجرتها حكومة زمبابوي.

الجدول 12

### عمليات التدخل المتعلقة بإعصار إيداي

العدد	عملية التدخل
20	حفر الآبار في المناطق المتضررة
18	استعادة إمدادات المياه في المناطق المتضررة
5	إصلاح السدود وشبكات النقل المتضررة

160- وتم تزويد المتضررين بمدخلات بينما يجري حالياً إعداد برنامج لاستعادة المواشي التي ضاعت خلال الإعصار. وتعمل الحكومة مع شركاء في التنمية في مقاطعتين متضررتين على البرامج المتعلقة بالماشية وعلى برنامج لاستعادة البذور التقليدية من خلال المصرف الجيني في زمبابوي من أجل إعادة البذور التقليدية التي فقدت خلال الإعصار إلى المجتمعات المحلية المتضررة.

### الجفاف

161- تضررت زمبابوي من موجات الجفاف خلال معظم الفترة قيد الاستعراض. وللتخفيف من حدة آثارها، تجري الحكومة سنوياً تقييماً وطنياً للمحاصيل والماشية للتأكد من الحالة الغذائية في البلد. وعندما يكون هناك عجز، تُطلق برنامج التعبئة لتوفير الحبوب بغية سد فجوة العجز بفضل الاستيراد وجلب الحبوب من المناطق التي لديها فائض إلى المناطق التي تعاني من عجز. ويُبذل جهد مدروس ومنسق جيداً لضمان حصول الضعفاء على الحبوب المدعومة عن طريق الزعماء المحليين. وتتمثل سياسة الحكومة في عدم ترك أحد يتضور جوعاً أثناء فترات الجفاف<sup>(83)</sup>.

### العقوبات

162- على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة للتواصل وتجديد الاتصالات لا تزال تعاني من العقوبات الاقتصادية غير القانونية الأحادية الجانب التي فرضتها بعض البلدان الغربية عليها. وأثرت هذه العقوبات تأثيراً سلبياً على التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

### Notes

<sup>1</sup> 132.33, Ratify the core international human rights instruments, including the Convention against Torture, the Convention on the Rights of Persons with Disabilities, all Optional Protocols to the Convention on the Rights of the Child, the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, and the First Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights, and incorporate them into its national legislation (Slovenia); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 – Para. 13 & 10.

<sup>2</sup> p.11, para 19.

<sup>3</sup> A12, 132.33.

<sup>4</sup> 131.1 Continue to ensure the implementation of ratified human rights treaties (Pakistan); Source of position: A/HRC/34/8 – Para. 131, 131.9 Sustain efforts to align the domestic legal framework with international human rights standards (Philippines); Source of position: A/HRC/34/8 – Para. 131.

- <sup>5</sup> Chapter 25:04 (as amended in 2020).
- <sup>6</sup> Launched on 9 June 2021.
- <sup>7</sup> 132.68 Guarantee the independence of the Human Rights Commission of Zimbabwe as far as the following are concerned: funding, mandate, immunity and appointment of commission members, all this in accordance with the Paris Principles (Guatemala); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 26, 131.4 Strengthen the institution to enable Zimbabwe to defend its sovereignty and protect the human rights of its people (Syrian Arab Republic); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.32 Further enhance the role of the National Peace and Reconciliation Commission (Tunisia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.33 Enhance the role of a national authority working on the promotion and respect of human rights (Egypt); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.31 Take legislative measures to guarantee the independence of the National Peace and Reconciliation Commission and to ensure it is provided with the necessary powers and resources to effectively fulfil its constitutional mandate (Switzerland); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.26 Take proper measures to ensure that the National Human Rights Commission is fully compliant with the Paris Principles (France); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.27 Continue efforts to ensure the effective operation and full independence of the Human Rights Commission, in keeping with the Paris Principles (Djibouti); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.28 Continue efforts towards the capacity-building of the national human rights institution (Ethiopia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.23 Step up efforts towards the expansion of the mandate of and the provision of adequate resource to the national human rights institution (Philippines); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.24 As previously recommended, provide the necessary resources and technical capacity for Zimbabwe's Human Rights Commission to function as provided for in the Constitution (Australia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.25 Ensure adequate means, both financial and material, for the Human Rights Commission and the National Peace and Reconciliation Commission to enable them to fully and effectively fulfil their mandates (Germany); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.29 Accelerate efforts to ensure the full operationalization of the Zimbabwe Gender Commission (South Africa); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.30 Take all necessary measures, including to ensure the full operationalization of the Zimbabwe Gender Commission, without delay, to ensure that women are not subjected to violence, including sexual violence (Sweden); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>8</sup> A45/131.23-30 & 132.68-67 and A44/131.4 & 131.31-33.
- <sup>9</sup> 131.6 Speed up the process of reviewing and aligning the laws with the Constitution (Islamic Republic of Iran); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.7 Harmonize all laws with the Constitution of 2013 and ensure they are implemented in full accordance with human rights (Germany); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.8 Accelerate the process of alignment of its national legislation with the new Constitution and incorporate its international commitments into domestic law (Congo); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.9 Sustain efforts to align the domestic legal framework with international human rights standards (Philippines); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.10 Expedite the review and alignment of national laws with the new Constitution (Uganda); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.11 Pursue national efforts to align the national legislation with the new Constitution (Egypt); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.13 Accelerate the process undertaken to align its legislation with the new Constitution (Togo); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.16 Continue the positive work on the domestication of human rights treaties as indicated in the midterm report (Mauritius); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.17 Continue taking measures to integrate international human rights laws and standards (for treaties it is a party to) into the framework of its domestic law (Maldives); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.2 Fully implement the 2013 Constitution and, in particular, ensure operationalization of its key institutions, including the National Peace and Reconciliation Commission (Republic of Korea); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.3 Endeavour to implement fully the Constitution and operationalize the key human rights promotion institutions that it establishes (Ghana); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.5 Accelerate implementation of the new Constitution and alignment of relevant legislation, including for the various commissions established under the Constitution (Australia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.12 Accelerate the process of reviewing and aligning its domestic laws with the Constitution, particularly those pertaining to the prohibition of torture and the elimination of violence against women (Thailand); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.19 Review and align the laws of Zimbabwe to the 2013 Constitution, including in relation to section 61 on freedom of expression and freedom of the media, and ensure their implementation (Netherlands); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.14 Actively pursue the work on compliance of laws and regulations on human rights with constitutional provisions and take necessary measures to fully guarantee the rights to freedom of expression, peaceful demonstration and assembly (France); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.15 Review the legislation to ensure its full compliance with the international obligations of Zimbabwe and with the country's Constitution with regard to the rights to freedom of expression, association and assembly and the elimination of discrimination against women (Czechia); Source of position:

- A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.18 Align domestic legislation with the obligations under the Convention on the Rights of Persons with Disabilities and adopt measures to ensure inclusive education and access to public buildings for people with disabilities (Israel); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.21 Fully incorporate the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women into its domestic legal system (South Africa); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.20 Update national legislation in line with its international commitments, especially with regard to gender equality, protection of the rights of the child and combating violence and forced marriage (Tunisia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.22, Amend all statutory and customary laws to establish the minimum age of marriage at 18 years and take concrete steps to implement this legislation, in line with the Convention on the Rights of the Child (Belgium); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 132.96 That the protections guaranteed by the Constitution be implemented, that a safe and enabling environment for civil society be created in law and practice and that the Government facilitate a visit by the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders (Ireland); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 34131.90.
- <sup>10</sup> According to the bill tracking mechanism which was established to monitor progress on outstanding bills, of the said 40 bills, 12 are under deliberations in Parliament, 20 are before Cabinet, and 8 are at research stages.
- <sup>11</sup> A41/131.7.
- <sup>12</sup> 131.47 Continue making efforts, with the support of the international community, to ensure that unilateral coercive measures imposed on the country are lifted (Cuba); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.46 Continue to promote dialogue with all States on the basis of mutual respect, sovereign equality, self-determination and the right of peoples to freely choose their own political, economic and social systems (Syrian Arab Republic); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>13</sup> P.10, para 47-48.
- <sup>14</sup> B21/131.46.
- <sup>15</sup> 131.91 Comply with its obligations with respect to the right to freedom of expression and information (Uruguay); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.89 Adopt measures that guarantee the rights of citizens to peaceful demonstration and freedom of expression (Chile); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.92 Continue to strengthen the implementation of laws and policies on freedom of expression and assembly (Botswana); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, Guarantee full enjoyment of the right of freedom of expression and association (Ukraine); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>16</sup> P.14-15, para 76-80.
- <sup>17</sup> D43/132.62.
- <sup>18</sup> Guarantee the free exercise of the right to demonstrate, recognized in section 59 of the 2013 Constitution (Spain); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 132.98 As previously recommended, amend existing rules for the security forces, including the Public Order and Security Act, to ensure that the rights to peaceful assembly, freedom of association and freedom of the press can be exercised (Germany); 132.94 Protect civil society actors, including human rights organizations, against any harassment or persecution, including arbitrary arrest or enforced disappearance, and improve the legal framework so that it encourages and facilitates the operation of non-governmental organizations (Czechia); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 33 Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 36, 132.97 Guarantee freedom of assembly and association, including through immediate alignment of national legislation, in particular the Public Order and Security Act, with international standards (Denmark); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 36, 131.94 Take concrete steps to create and maintain a safe and enabling environment for human rights defenders (Norway); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 132.99 Promote and disseminate the United Nations declaration on human rights defenders and adopt national legislation for its effective implementation; investigate threats, attacks and intimidations against human rights defenders and ensure their protection (Uruguay); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 37, 132.94 Protect civil society actors, including human rights organizations, against any harassment or persecution, including arbitrary arrest or enforced disappearance, and improve the legal framework so that it encourages and facilitates the operation of non-governmental organizations (Czechia); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 33.
- <sup>19</sup> D45/132.96.
- <sup>20</sup> Chapter 9:23.
- <sup>21</sup> Chapter 5.06.
- <sup>22</sup> 131.63 Cease ungrounded arrests and detentions, as well as the excessive use of force, torture, intimidation and harassment, interference and anti-protest discrimination (Ukraine); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>23</sup> D33/161.63.

- <sup>24</sup> 131.97 Ensure that violence directed against political activists, regardless of political affiliation, and human rights defenders will not be tolerated and that perpetrators will be held accountable in accordance with the law (Sweden); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>25</sup> D32/161.64.
- <sup>26</sup> 131.34 Establish a credible, independent electoral commission capable of registering eligible voters on a nationwide basis ahead of the 2018 elections (United States of America); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.96 Take concrete and immediate legislative measures to ensure the free, informed and safe participation of citizens in the electoral process in keeping with its Constitution and the Principles and Guidelines Governing Democratic Elections of the Southern African Development Community (Switzerland); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>27</sup> p10-11, para 48-57.
- <sup>28</sup> 131.136 Support partnerships, particularly with the private sector, for the implementation of the Zimbabwe Agenda for Sustainable Socioeconomic Transformation (Morocco); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.137 Accelerate activities for implementation of the Agenda for Sustainable Socioeconomic Transformation (Islamic Republic of Iran); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.139 Continue efforts to implement the Zimbabwe Agenda for Sustainable Socioeconomic Transformation, in order to improve economic development and to enhance peace and security (Holy See); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.98 Continue its efforts to promote sustainable economic and social development and to improve the living standards in the country (China); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.99 Strengthen the implementation of the Zimbabwe Agenda for Sustainable Socioeconomic Transformation (Angola); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.135 Continue efforts in accordance with the Zimbabwe Agenda for Sustainable Socioeconomic Transformation for the period October 2013-December 2018, which provides for a harnessing of the maximum benefit from the national natural resources in order to strengthen food security, eliminate poverty, extend social coverage and restore the infrastructure (Russian Federation); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.101 Undertake efforts as set out in the Sustainable Development Goals, especially those related to poverty, education, health, housing and water and sanitation (Bangladesh); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.39 Guarantee continuing awareness-raising on the Sustainable Development Goals, to make them part of the general culture (Syrian Arab Republic); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.38 Continue to implement policies for the development of its people under the Sustainable Development Goals, including measures taken for equal opportunities for women's participation in the economic development of the country (Pakistan); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.102 Develop an effective national strategy to address poverty, social security and health (Uganda); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.103 Continue its endeavours for development and poverty alleviation throughout the country (Islamic Republic of Iran); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>29</sup> 132.81 Provide access to free, quality health-care services for all children; abolish corporal punishment in all settings; and strengthen child protection systems in full compliance with international human rights obligations, including through the implementation of national child protection programmes by December 2018 (Slovenia); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 31, 131.119 Continue to take further measures to enhance health-care services, especially for women and children (Myanmar); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.121 Strengthen its efforts for realizing full immunization in cooperation with the relevant United Nations agencies (Democratic People's Republic of Korea); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.116 Develop a long-term plan to keep health personnel skilled and establish permanent training on this matter (Panama); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.120 Upgrade primary and secondary health-care infrastructure and increase budgetary allocations to the Ministry of Health and Child Care in line with regional and international obligations (Kenya); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.117 Develop and operationalize a comprehensive strategy on preventing maternal, neonatal and child mortality (Botswana); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.118 Strengthen efforts to increase women's access to health-care facilities and medical assistance in order to address the prevailing high maternal mortality rate (Ghana); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.124 Strengthen national mechanisms to allow children's access to education and health services, specifically in rural areas (Morocco); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.112 Take effective measures to reduce and combat malaria, HIV/AIDS and tuberculosis (Angola); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.113 Continue efforts in combating the HIV/AIDS epidemic in the country (United Republic of Tanzania); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.114 Continue efforts to combat diseases, including malaria and HIV/AIDS, by investing in pharmaceutical research and public access to treatment options (Maldives); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.115 Strengthen children's access to health services, particularly as regards HIV/AIDS, malaria and tuberculosis (Algeria); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>30</sup> E41/131.118.



- <sup>31</sup> E41/131.113.
- <sup>32</sup> 131.45 Allow the unimpeded ability of humanitarian agencies to deliver humanitarian assistance, including food aid, to all parts of the country (New Zealand); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.104 Ensure the allocation of sufficient resources for the implementation of the food security policy (Uganda); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.105 Enhance social protection to ensure the delivery of food assistance and address malnutrition (New Zealand); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 31.106 Continue to take agricultural productivity measures to ensure food security in the country (Ethiopia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.107 Implement measures to ensure that food agenda against famine caused by drought is distributed fairly, focusing especially on vulnerable people (Chile); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>33</sup> E22/131.45.
- <sup>34</sup> E22/131.105.
- <sup>35</sup> E22/131.105.
- <sup>36</sup> 131.111 Implement effectively the human rights to drinking water and sanitation as embodied in the Constitution (Spain); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>37</sup> P.17, para 93.
- <sup>38</sup> E26/131.111.
- <sup>39</sup> For example, during the reporting period the GoZ commissioned Tugwi-Mukosi, Marowanyati and Muchekeranwa dams while other government-funded dams are at various levels of construction, such as Gwayi-Shangani, Kunzvi and Chivhu.
- <sup>40</sup> 131.122 Promote the right to education, inter alia, through combating the challenges of access to schools (Armenia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.123 Eliminate all barriers to students' access to education in all provinces (Kenya); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.127 Take further steps to provide access to education for all children (Democratic People's Republic of Korea); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.128 Continue to focus on the issue of education to ensure inclusive, high-quality, accessible education for all (Belarus); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.126 Continue working with its development partners to invest in the education sector (South Sudan); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.125 Ensure the allocation of sufficient resources to increase the quality of education, including for improving schools' infrastructure (Turkey); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.100 Continue consolidating its social programmes and strengthening its successful education policy (Bolivarian Republic of Venezuela); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.132 Continue strengthening the programme on primary education and ensure full school attendance by children deprived of education at the primary and secondary levels (Iraq); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.129 Further develop its education system, including through the improvement of access to education for persons with disabilities and other vulnerable groups (China); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.130 Incorporate into the education system a human rights-based strategy which is inclusive of children with disabilities (Panama); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.131 Ensure a free and compulsory primary education by implementing the Education Act (Slovenia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>41</sup> P.17, para 97-98.
- <sup>42</sup> Secretary's Circular Number 5 of 2019.
- <sup>43</sup> It has also been uploaded to the Ministry of Primary and Secondary Education website for easy accessibility to all teachers.
- <sup>44</sup> EMIS 2017, 2018, 2019, 2020.
- <sup>45</sup> 131.84 Ensure that all individuals who have been detained and charged with an offence are given a fair and impartial trial, while ensuring the independence of the judiciary (New Zealand); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 132.89 Immediately adopt policies to guide the equitable use of the performance and accountability systems of the State justice institutions (Denmark); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 32, 131.82 Provide training for judges and prosecutors (Timor-Leste); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.81 Implement measures to strengthen the system of justice administration in order to ensure equal access and due process and to fight impunity (Chile); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.83 Train judges and prosecutors on laws related to violence against women and train police forces on the protocols to assist women victims of violence (Panama); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>46</sup> P.12, para 58-64.
- <sup>47</sup> D51/131.84.
- <sup>48</sup> For example, magistrates' courts have been established in the high-density suburbs of Epworth, Budiriro, Entumbane, Nkulumane and Glen Norah in Harare and Bulawayo.
- <sup>49</sup> 131.42 Continue efforts to align training programmes for all government officials with international human rights law and incorporate more training in child rights into professional development

- courses (Holy See); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.43 Continue its efforts in human rights training and awareness-raising (Islamic Republic of Iran); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.44 Continue its efforts in enhancing the capacity of law enforcement officials in the field of the rule of law and human rights through increasing training activities (Libya); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>50</sup> P12, para 62-64.
- <sup>51</sup> 131.141 Continue to strengthen efforts to fight corruption (United Republic of Tanzania); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>52</sup> A47/131.141.
- <sup>53</sup> 132.78 Reinforce policies to ensure that all children born in Zimbabwe, regardless of their parents' origins, are issued with birth certificates (Holy See); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 30, 132.80 Scale up efforts to ensure that all children are issued with a birth certificate (Mexico); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 30, 132.79 Consider amending the existing legislation to ensure that all children born in Zimbabwe, regardless of their parents' origin, are issued with birth certificates and ensure the paternity rights of children born out of wedlock (Namibia); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 30, 131.62 Increase prompt access to birth registration and public awareness for the same (Kenya); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.61 Continue to adopt measures to increase the rate of issuance of birth certificates, especially in rural areas and in low-income households (Turkey); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>54</sup> For example, refer to the MTR (p.20, para 112-115).
- <sup>55</sup> 131.75 Step up its efforts to improve detention conditions in prisons and in police holding cells (Burundi); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.76 Step up efforts to improve prison conditions and police cells, in order to decongest prisons (Cuba); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>56</sup> P.13, para.65-68.
- <sup>57</sup> 131.77 Continue its efforts in combating human trafficking (Islamic Republic of Iran); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.78 Continue its efforts to implement the national plan on anti-trafficking and the Zimbabwe Agenda for Sustainable Socioeconomic Transformation 2013-2018 (Sudan); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.80 Provide training to judges, prosecutors, law enforcement officials, border guards and social workers in identifying and dealing with victims of trafficking and in anti-trafficking legislation (Israel); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.79 Strengthen the inter-ministerial committee to combat trafficking in persons to provide effective protection to victims of trafficking, particularly women and children (Belarus); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>58</sup> P.13 para.69-75.
- <sup>59</sup> D27/131.79-80.
- <sup>60</sup> P.21, para.117-124.
- <sup>61</sup> 131.53 Continue to strengthen its policies and measures for the empowerment of women (Bangladesh); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.54 Continue to develop policies to protect women's rights (Syrian Arab Republic); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.140 Take steps to promote economic growth with a more equitable distribution of resources, to ensure social and economic rights for all (Norway); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>62</sup> The provinces are Mashonaland East, Matabeleland North, Midlands, Mashonaland West, Masvingo and Manicaland Provinces.
- <sup>63</sup> 131.70 Adopt measures to prevent and eradicate violence against women and girls, especially the adoption of legislation, the establishment of more shelters and the training of judges, prosecutors and police officers (Israel); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.71 Adopt measures to prevent and eliminate all abuses of sexual violence against girls and women, ensuring that perpetrators are effectively held to account, including with full coordination of the Zimbabwe Gender Commission (Turkey); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.73 Provide adequate assistance and protection to women who were victims of violence (Timor-Leste); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.72 Ensure victims of sexual and gender-based violence have access to social and legal support, and that perpetrators of sexual and gender-based violence are brought to justice (Canada); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>64</sup> 131.55 Develop and implement the national gender policy in order to ensure that the principle of equal gender representation is respected (Ecuador); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.
- <sup>65</sup> P.22, para 126.
- <sup>66</sup> Constitution of Zimbabwe Amendment number 2 of 2019.
- <sup>67</sup> 131.40 Continue to do what needs to be done to put together a national child rights policy (Ecuador); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.108 Continue to ensure, through an ongoing campaign or strategy, access to food and to education for all children, including children

with disabilities, children who live on the street, orphans and children living in rural areas (Mexico); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.68 Amend all statutory and customary laws as soon as possible to establish the minimum age of marriage at 18 years, and create and implement a comprehensive national plan of action to combat the practice of child marriage and its root causes (Ireland); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.69 Develop a national plan of action to stem the rise in the practice of child marriage (Madagascar); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.66 Fully implement the constitutional provisions for the protection of the rights of the child in line with international standards, also in order to further reduce the practices of child, early and forced marriage (Italy); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.74 Ensure strict compliance with legal provisions pertaining to the minimum age for marriage, and also prevent and investigate cases of forced marriage, bringing perpetrators to justice and guaranteeing assistance to victims (Argentina); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.67 Improve the protection of children, taking measures to prevent forced and early marriage, and eliminate child labour (Israel); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.41 Establish child protection systems in order to reduce the number of cases of maltreatment of children (Madagascar); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.65 Strengthen the implementation measures taken to fight child labour (France); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.

<sup>68</sup> September 2021.

<sup>69</sup> 131.133 Promote the rights of persons with disabilities (Algeria); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.134 Strengthen social inclusion measures, in particular for persons with physical disabilities (Angola); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.

<sup>70</sup> 132.62 Ensure that its legislation is in line with the new Constitution and the rights concerning freedom of expression and freedom of media therein, repeal the Access to Information and Protection of Privacy Act and the Public Order and Security Act, and license independent broadcasters (Sweden); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 17, Continue to take measures to ensure freedom of the media and press freedom (Namibia); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 132.93 Make efforts to promote free and unbiased local media, including by removing restrictions on local radio broadcasts (Norway); Source of position: A/HRC/34/8/Add.1 - Para. 18, 131.95 Review existing legislation in order to enhance the exercise of the freedom of assembly and of the press (Italy); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.

<sup>71</sup> P.7, para 31.

<sup>72</sup> Chapter 10:17.

<sup>73</sup> Chapter 11:34.

<sup>74</sup> Chapter 10:35.

<sup>75</sup> 131.138 Work closely with the international community in the humanitarian response to the ongoing drought and to ensure that humanitarian aid is distributed in a non-political, non-discriminatory manner (Norway); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.37, Continue to mobilize resources and technical support to enhance the capacity to fulfil its human rights obligations (Nigeria); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.

<sup>76</sup> A42/131.37.

<sup>77</sup> 131.48 Cooperate closely with civil society in the follow-up to the universal periodic review (Norway); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.

<sup>78</sup> 131.50 Submit its long-overdue reports to the relevant treaty body mechanisms (Sierra Leone); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.51 Submit overdue reports to the human rights treaty bodies (Ghana); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131, 131.49 Further strengthen its cooperation with human rights mechanisms, in particular the United Nations treaty bodies (Niger); Source of position: A/HRC/34/8 - Para. 131.

<sup>79</sup> Refer to Part VIII.

<sup>80</sup> The High Court of Zimbabwe on 14 August 2020 in the case of *Hopewell Chin'ono and Jacob Ngarivhume versus Minister of Justice and Commissioner General of Prisons and Correctional Services* provided guidance by defining the rights of inmates. These rights included access to a legal representative of one's choice, access to a medical practitioner one's choice, in line with reasonable administrative measures, access to food and to PPEs, and access to social visits within reasonable administrative measures. ZPCS endeavoured to ensure full compliance with these requirements despite resource and other constraints.

<sup>81</sup> P.15, para 81.

<sup>82</sup> See MTR p.4, para 13-18.

<sup>83</sup> Refer to paragraph 38.